World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 18-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

التوزيع: عام
التاريخ: 16 أكتوبر/تشرين الأول 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2019/4-D/1
قضايا السياسات

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

موجز تنفيذي

يعد إطار خارطة الطريق المتكاملة، الذي يتضمن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)،[1] وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية،[2] واستعراض الإطار المالي،[3] وإطار النتائج المؤسسية (2017-2021)،[4] بمثابة منصة شاملة صمّمت لدعم الاستجابات المناسبة والمستدامة، وتعزيز فعالية وكفاءة عمليات **البرنامج** في أوقات الحاجة الإنسانية غير المسبوقة. وقد تطلب تنفيذ الخطة حتى الآن إجراء تغيير تنظيمي مكثف لتدريب وإعداد الموظفين من أجل تعميم الإطار على أكثر من 80 مكتبا قطريا، وإجراء تغييرات على اللائحة العامة والنظام المالي فيما يتعلق بسياسات الاسترداد الكامل للتكاليف، والمصطلحات، وإعادة تشكيل نظم التكنولوجيا الخاصة **بالبرنامج**، وإقامة تعاون وثيق مع الدول الأعضاء، والجهات المانحة الشريكة.

وتهدف الإدارة إلى وضع نموذج للحوكمة قائم على المخاطر، وفعال من حيث التكلفة، ويعبر عن الإطار الشامل لخارطة الطريق المتكاملة، وبالتالي يعزز موافقة المجلس ورقابته الاستراتيجية للوظائف من خلال الحد من التفتّت، مع الاحتفاظ بقدرة **البرنامج** على الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ. على أن من الضروري إرساء توازن صحيح بين دور الرقابة والحوكمة الذي يضطلع به المجلس من جهة وبساطة وكفاءة المكاتب القطرية من جهة أخرى. وضمانا لوضوح الصورة طيلة فترة الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تقترح الإدارة إنشاء نظام متين للإخطارات اليومية يبلغ بجلاء عن كل التنقيحات المدخلة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وسيكفل ذلك اطلاع الدول الأعضاء على جميع التغييرات ومعالجة أي شواغل في الوقت المناسب.

[1] WFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2.
[2] WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1.
[3] WFP/EB.2/2016/5-B/1/Rev.1.
[4] WFP/EB.2/2016/4-B/1/Rev.1.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

السيد G. Manni
نائب مدير تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة
هاتف: 066513-2155

وقد لاحظت سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، أنه سوف يلزم إجراء تغييرات في اللائحة العامة والنظام المالي فيما يتعلق بالسلطة المفوضة للمدير التنفيذي بالنسبة للموافقة على تنقيح البرامج والميزانيات، وكذلك فيما يتعلق بالسلطة المفوضة بصورة مشتركة للمدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بالنسبة لعمليات الطوارئ المحدودة والحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات، بما في ذلك التنقيحات. وبالنظر لمحدودية الخبرة التي اكتسبت خلال المرحلة التجريبية، فقد وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2017 على تفويضات مؤقتة للسلطة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 28 فبراير/شباط 2020؛[5] والتزمت الأمانة باستعراض تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة لضمان الحفاظ على دور المجلس الأساسي فيما يتعلق بالموافقة والرقابة.

وأكدت النتائج التي خلص إليها الاستعراض، الواردة في الملحق الثاني، أن تنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة أسفر عن زيادة كبيرة وملموسة وقائمة على الأدلة في دور المجلس فيما يتعلق بالموافقة على برامج **البرنامج**، وتحسين وضوح عمليات **البرنامج**، وتحقيق مكاسب في الكفاءة. والجدير بالذكر أن نسبة متوسط القيمة السنوية للبرامج التي وافق عليها المجلس قد زادت من 53 في المائة، أو 4.4 مليار دولار أمريكي سنويا في إطار النظام القائم على المشروعات بين عامي 2011 و2016 إلى 96 في المائة أو 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، و83 في المائة مما يقدَّر بمبلغ 7.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019 في إطار خارطة الطريق المتكاملة.[6] وتشير التوقعات حتى عام 2024 إلى استمرار دور موافقة المجلس المتزايد. ويؤكد الاستعراض أيضا أن الزيادة في دور موافقة المجلس تتم بشكل مستقل عن تنقيحات الميزانية. وهذا يعزى بدرجة كبيرة إلى الإطار الشامل لخارطة الطريق المتكاملة، والذي زاد من وضوح جميع عمليات **البرنامج** في جميع السياقات، بما في ذلك الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالاستجابة لأزمات ممتدة، ويمكن التنبؤ بها، ومتكررة، وأنشطة تقديم الخدمات.

وتشمل المكونات الحاسمة لإطار خارطة الطريق المتكاملة التي لم تنجز بعد التفويضات الدائمة للسلطة وترتيبات الحوكمة المتعلقة بعملية المشاورات التي تسبق تقديم الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلى المجلس التماسا للموافقة، وعملية استعراض الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات، والتعديلات المعيارية على اللائحة العامة **للبرنامج** لتيسير تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

وبناء على التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء عبر سلسلة من المشاورات غير الرسمية المنعقدة في 10 يوليو/تموز، و4 سبتمبر/أيلول، و4 أكتوبر/تشرين الأول 2019 فإن هذه الوثيقة تبين المعلومات الأساسية والأساس المنطقي للتفويضات الدائمة للسلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى. وتستنير هذه الاقتراحات بخبرة **البرنامج** في تنفيذ التفويضات المؤقتة للسلطة في عام 2018، وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019، واستعراض تطبيق التفويضات المؤقتة، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ منذ 1 يوليو/تموز 2019، والدروس المستفادة من المكاتب القطرية، والتوصيات الصادرة عن آليات الرقابة الخاصة **بالبرنامج**، والتي تشمل عمليات المراجعة والتقييمات الداخلية والخارجية. ولن تؤثر الاقتراحات، في حالة تنفيذها، على زيادة موافقة المجلس على البرامج، وسوف تضمن فعالية **البرنامج** وكفاءته في استجاباته التشغيلية، ومرونته للتواؤم مع متطلبات إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة، والحد من العبء الإداري الواقع على المكاتب القطرية.

وتطلب الإدارة تعليقات المجلس على الاقتراحات المتعلقة بالتفويضات الدائمة للسلطة، وترتيبات الحوكمة، ونظام الإخطارات اليومية. ويحدد الملحق الثالث مشروع صيغة التفويضات الدائمة المقترحة للسلطة، أما الملحق الخامس فيشمل التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة العامة **للبرنامج** لتعبّر عن الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان المقدمة إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2020 للموافقة عليها، والتي ستدخل حيز النفاذ اعتبارا من 1 مارس/آذار 2020، إذا تمت الموافقة عليها. أما ترتيبات الحوكمة فيما يتعلق بعملية التشاور المبسطة، واستعراض الدول الأعضاء للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات، والتي ستقدَّم إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2019، فسوف تصبح نافذة المفعول في عام 2020.

[5] WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

[6] تشمل أرقام عام 2019 الموافقات الفعلية على البرامج وتنقيحات الميزانية الأولية من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2019، وموافقات المجلس المتوقعة على البرامج الأولية للفترة من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول 2019. وتجدر الإشارة إلى أن تنقيحات الميزانية لا تدرج في التوقعات حيث أن من المتعذر التكهن بها بدقة.

مشروع القرار*

بعد النظر في التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1 ، فإن المجلس التنفيذي:

1) يشير إلى الفقرة السادسة من قراره 2017/EB.2/2، الذي وافق بموجبه على التفويضات المؤقتة للسلطة في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020، وقرّر تقديم التفويضات الدائمة للسلطة للموافقة عليها، بعد استعراض التفويضات المؤقتة للسلطة، في دورته العادية الأولى لعام 2020؛

2) يلاحظ أنه تم إجراء استعراض للتفويضات المؤقتة للسلطة، ويحيط علما بنتائج الاستعراض والاقتراحات المتعلقة بالتفويضات الدائمة للسلطة الواردة في الفقرات 39-81 من الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1، ويطلب من الأمانة أن تواصل العمل على الاقتراحات وتقديمها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2020؛

3) يشير إلى مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان المبيّن في التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2018/5-A/1؛

4) يحيط علما بالسياسة فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان وتعديلات اللائحة العامة ذات الصلة الواردة في الفقرات 103-109 والملحق الخامس من الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1، ويطلب من الأمانة إنجاز السياسة وتعديلات اللائحة العامة وتقديمهما إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما في دورته العادية الأولى لعام 2020.

لمحة عامة عن إطار خارطة الطريق المتكاملة

1- بدأ نفاذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) في 1 يناير/كانون الثاني 2017، وهي تحدِّد مسار **البرنامج** خلال السنوات الخمس الأولى من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتوضح هذه الخطة أنشطة **البرنامج** لدعم البلدان التي تعمل من أجل القضاء على الجوع بين الناس الأشد فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

2- ويوجه إطار الخطط الاستراتيجية القطرية تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، أي حوافظ الأنشطة الإنسانية والإنمائية **للبرنامج** داخل البلدان. وتتواءم الخطط الاستراتيجية القطرية مع الأولويات الوطنية لخدمة الناس بصورة أكثر فعالية وكفاءة، ودعم الحكومات والشركاء الآخرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويصف الملحق الأول مكونات إطار الخطط الاستراتيجية القطرية.

3- وتدمج ميزانية الحافظة القطرية التي تصحب كل خطة استراتيجية قطرية، وخطة استراتيجية قطرية مؤقتة، وخطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان، وعملية طوارئ محدودة، وخطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، جميع العمليات والموارد في هيكل واحد، باستثناء الاتفاقات على مستوى الخدمة، واتفاقات الطرف الثالث التي تتصادف مع برنامج عمل **البرنامج**، ومع أنشطة عابرة. ويكشف الهيكل صلاحية عمل **البرنامج** وأثره من خلال ربط الاستراتيجية، والتخطيط، والميزنة، والتنفيذ، والموارد على نحو شفاف بالنتائج المحققة. كما يقدم أربعة فئات من التكاليف العالية المستوى، ويبسط تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف. وتتم الموافقة على كل ميزانية من ميزانيات الحوافظ القطرية، والمقسمة إلى فئات التكاليف الأربع العالية المستوى، من حيث إجمالي الميزانية لكل حصيلة استراتيجية خاصة **بالبرنامج**. ونتيجة للدروس المستفادة من عامي 2017 و2018، تم تبسيط هيكل ميزانية الحوافظ القطرية، والعمليات الداخلية[7] ذات الصلة بغية تخفيف عبء المعاملات، وتعقيد إدارة الأموال

[7] تشمل تدابير التبسيط توحيد أو تجميع عناصر معيَّنة من تكلفة التخطيط، مع مراعاة أثر ذلك على التكلفة العالية المستوى، وصحة البيانات المتاحة عن تفاصيل التخطيط والإنفاق، وقيمة عناصر تخطيط التكلفة مقارنة بالمعاملات التي تقتضيها؛ وأتمتة إنتاج تفاصيل الميزانية للسنوات اللاحقة لميزانية الحوافظ القطرية؛ وإجراء تحسينات داخلية لعمليات إدارة التكاليف؛ وتحسين تكامل عمليات تخطيط الميزانية.

بالنسبة للمكاتب القطرية، مع الحفاظ على الشفافية المعززة التي تشكل حجر الزاوية لإطار خارطة الطريق المتكاملة. وتماشيا مع التوصية 6 المستمدة من المراجعة الخارجية لميزانيات الحوافظ القطرية،[8] تواصل الإدارة تقييم الخيارات من أجل تخفيف العبء الإداري الواقع على المكاتب القطرية، والناشئ عن حجم المعاملات، دون أن يؤثر ذلك على الشفافية.

4- ويعمل إطار النتائج المؤسسية (2017-2021)، الذي بدأ نفاذه في 1 يناير/كانون الثاني 2017، على تمكين **البرنامج** من قياس النتائج، والوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، إلى جانب الأهداف والحصائل الاستراتيجية، والنتائج المتعلقة بالخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021). وهو يشكل الأساس للأطر المنطقية للخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان، وعمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية. وقد انتقلت جميع المكاتب القطرية الآن إلى إطار النتائج المؤسسية. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة، والتعليقات، وافق المجلس على صيغة منقحة لإطار النتائج المؤسسية في دورته العادية الثانية لعام 2018. ويعكس إطار النتائج المؤسسية المنقح الاتفاقات العالمية، ويتضمَّن مؤشرات إضافية لقياس المساهمات في جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ويقدِّم مؤشرات أداء رئيسية عالية المستوى تسهِّل إدارة الأداء المؤسسي، وتعزز إطار النتائج الواحد.

التزامات البرنامج بالقيم الأساسية للحوكمة الرشيدة

5- يقدم القسم التالي أولا لمحة عامة عن ترتيبات الحوكمة المرغوبة، والتزام **البرنامج** بالقيم الأساسية للحوكمة الرشيدة.

6- وتهدف الإدارة إلى وضع نموذج حوكمة قائم على المخاطر وفعال من حيث التكلفة لإطار خارطة الطريق المتكاملة الذي يعزز وظائف موافقة المجلس والرقابة الاستراتيجية عن طريق الحد من التفتت، مع احتفاظ **البرنامج** بقدرته على الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ.

7- ومن خلال إطار خارطة الطريق المتكاملة ونموذج الحوكمة الذي يقوم عليه، يلتزم **البرنامج** بالقيم الأساسية للحوكمة الرشيدة، والتي تشمل الشفافية، والمساءلة، والإدارة المالية القوية، والرقابة الداخلية الرصينة. ويتضح الالتزام السابق بهذه القِيم من قبل مصادر خارجية مثل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN). ففي تقييمها الأخير لأداء **البرنامج**،[9] تصف الشبكة نظم الرقابة وإدارة المخاطر في **البرنامج** بأنها قوية وتؤكد أن **البرنامج** لديه وظائف مراجعة داخلية وخارجية قوية وضوابط خارجية واسعة. كما كان تصنيف وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة **للبرنامج** عاليا، حيث منحته أعلى تصنيف من حيث النضج وهو المستوى 5 في متابعتها لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.[10]

8- وهذه النتائج تؤكدها تقارير المراجعة الداخلية والخارجية. فقد قدم المراجع الخارجي رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعامي 2018 و2017.[11] ويشير تقرير المراجع الخارجي أيضا إلى أنه من بين المسائل المحددة خلال زيارات لعشرة مكاتب قطرية ومكاتب إقليمية في عام 2017، لم يتبين أن أيا منها كان له أثر خطير أو أنه يشكل أوجه نقص خطيرة في الرقابة الداخلية. ويؤكد تقرير منفصل للمراجع الخارجي يتعلق بميزانيات الحوافظ القطرية[12] أن مخصصات المحاسبة تحت السيطرة عموما وأن عمليات التحقق الأخيرة من المعاملات لم تكشف عن أية أخطاء كبيرة في القيد في السجلات. وتشير الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017 إلى أن رأي الضمان الصادر عن المفتش العام لتلك السنة أكد أن عمليات المراجعة الداخلية لم تكشف عن أية نقاط ضعف كبيرة في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر

[8] WFP/EB.A.2019/6-E/1.

[9] MOPAN. 2019. MOPAN 2017–18 Assessments: Organisational Performance Brief: World Food Programme. http://www.mopanonline.org/assessments/wfp2017-18/WFP%20Brief.pdf.

[10] WFP/EB.1/2018/8.B.

[11] WFP/EB.A/2018/6-A/1.

[12] WFP/EB.A/2019/6-E/1.

في **البرنامج** والتي يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على تحقيق أهداف **البرنامج**. ويتم دعم هذه النتائج من خلال أحدث تقرير للجنة مراجعة الحسابات.[13] وذكرت اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2018[14] أن **البرنامج** أولى الاهتمام المناسب لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لتلك السنة.

9- ورحبت الإدارة بالمراجعة الخارجية لميزانيات الحافظة القطرية، والتي تناولت مدى قيام ميزانيات الحافظة القطرية بتقديم تأكيدات معقولة عن التزام تفويضات المجلس التنفيذي بشروط الجهات المانحة، وما إذا كانت التعاريف الخاصة بفئات التكاليف[15] التي أدخلها الإطار المالي المنقح تعد واضحة بما يكفي لتجنب الازدواجية، ووصف النفقات على نحو فعال.[16] وخلصت المراجعة إلى أن ميزانيات الحافظة القطرية قد حسنت الشفافية والمساءلة، وأن فئات التكاليف الجديدة تيسِّر فهم نفقات **البرنامج** بشكل أفضل. كما حدّدت المراجعة الخارجية الصعوبات المتعلقة بوثائق التخطيط التشغيلي للخطط الاستراتيجية القطرية، وميزانيات حوافظها القطرية فيما يتعلق بالمستوى المناسب للتفاصيل التي تعرض على المجلس للموافقة عليها. ويصف التقرير أيضا كيف تواجه إدارة **البرنامج** الطلبات المتضاربة التي يقدمها أعضاء المجلس عند الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافظ القطرية.

10- وتعد الشفافية حجر الزاوية لإطار خارطة الطريق المتكاملة، وجانبا رئيسيا من جوانب نهج حوكمة **البرنامج**. ولدى **البرنامج** آليات قوية للإبلاغ والمساءلة تتضمن خطة الإدارة السنوية، وتقرير الأداء السنوي، والتقارير القطرية السنوية؛ وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان حفاظ المجلس على إبراز الصورة والرقابة، تتقاسم إدارة **البرنامج** مع المجلس التنفيذي جميع تنقيحات الميزانية التي وافق عليها المدير التنفيذي، والتي تتجاوز قيمتها 7.5 مليون دولار أمريكي، والتقارير التي تصدر كل سنتين بشأن استخدام المدير التنفيذي للسلطة المفوضة إليه. وفي عام 2018، استهلت الإدارة بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية التي توفّر معلومات تشغيلية وخاصة بالميزانية مستمدة من خطط إدارة العمليات القطرية – بما في ذلك تفاصيل على مستوى الأنشطة – بالنسبة لجميع الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تمت الموافقة عليها. كما تحتوي بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية على معلومات الشؤون المالية والأداء المطلوبة لرصد التقدم المحرز في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة تعمل حاليا على إنشاء نظام متين للإخطارات اليومية يبلغ بجلاء عن أي تنقيحات مدخلة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بغض النظر عن حجم أي تغيير من حيث القيمة. وسيكفل ذلك اطلاع الدول الأعضاء على جميع التغييرات ومعالجة أي شواغل في الوقت المناسب.

11- وتماشيا مع توصيات مراجع الحسابات الخارجي المستمدة من المراجعة الخارجية لميزانيات الحوافظ القطرية،[17] ستواصل الإدارة التعامل مع المجلس لتحديد المستوى المناسب من المعلومات اللازمة للحوكمة الاستراتيجية، وتحديد المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها من خلال منصات أخرى، بما في ذلك الموقع الشبكي للمجلس، وبوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية، والموقع الشبكي **للبرنامج**، للتأكد من أن لديه المرونة التشغيلية التي يحتاج إليها لكي يتسم بالفعالية والكفاءة.

---

[13] تقدم هذه الهيئة الاستشارية مشورة خبراء مستقلة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي عند اضطلاعهما بمسؤولياتهما المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك ضمان فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ووظائف المراجعة والرقابة وعمليات الحوكمة في **البرنامج**.

[14] WFP/EB.A/2018/6-E/1.

[15] فئات التكاليف الأربع هي: التحويلات، والتنفيذ، وتكاليف الدعم المباشرة، وتكاليف الدعم غير المباشرة.

[16] WFP/EB.A.2019/6-E/1. تم تقاسم المراجعة الخارجية لميزانيات الحوافظ القطرية، واستجابة الإدارة المصاحبة لها مع المجلس للنظر فيها في دورته السنوية لعام 2019. وقد أجريت المراجعة الخارجية على مرحلتين بين سبتمبر/أيلول 2018 وفبراير/شباط 2019، مع إيفاد بعثات ميدانية إلى المكتبين الإقليميين في نيروبي وبنما، والمكاتب القطرية **للبرنامج** في بنغلاديش، وغواتيمالا، وهايتي، والأردن، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وكانت الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية للحسابات هي تحديد ما يلي: ما إذا كانت ميزانيات الحوافظ القطرية تقدم تأكيدا معقولا عن الالتزام بشروط الجهات المانحة، والتزام المجلس التنفيذي بالتفويضات المخوَّلة له؛ وما إذا كانت فئات التكاليف الأربع التي أدخلها الإطار المالي المنقح واضحة بما يكفي لتفادي الازدواج، ووصف النفقات على نحو فعال؛ وما إذا كانت الميزانيات المخصصة للشركاء المتعاونين تتفق مع هيكل الميزانية الجديد؛ وما هو أثر تنفيذ الإطار المالي المنقح على إدارة الميزانية، وأعباء عمل المكاتب القطرية.

[17] WFP/EB.A/2019/6-E/1.

ترتيبات الحوكمة المتبقية

12- لاحظت سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية واستعراض الإطار المالي أن الأمر يتطلب إدخال تعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي لدعم تنفيذ الإطار البرامجي والمالي الجديد في المجالات التالية:

- سلطة المدير التنفيذي فيما يتعلق بالموافقة على البرامج وتنقيحات الميزانية، وكذلك السلطة المشتركة المفوضة إلى المدير التنفيذي مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بالنسبة لعمليات الطوارئ المحدودة، والحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات، بما في ذلك التنقيحات التي تتجاوز عتبة معيَّنة في الميزانية؛
- مواءمة المصطلحات والتعاريف لضمان الاتساق مع هيكل الخطط الاستراتيجية القطرية؛
- تطبيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف وإدخال فئات تكاليف جديدة.

13- واعتمدت الترتيبات المؤقتة للحوكمة في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017. وشملت الترتيبات مبادئ لتوجيه تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف، والاستثناءات من أحكام المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة، والمادتين 1-1 و4-5 من النظام المالي، فيما يتعلق بفئات التكاليف والاسترداد الكامل للتكاليف، لتنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018، والتفويضات المؤقتة للسلطة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020.[18] والتزمت الأمانة باستعراض تطبيق الترتيبات المؤقتة للسلطة لضمان الحفاظ على الدور الأساسي للمجلس في الموافقة والرقابة قبل عرض التفويضات الدائمة للسلطة للموافقة عليها في الدورة العادية الأولى للمجلس عام 2020.

14- وفي الدورة العادية الثانية لعام 2018، وافق المجلس على إدخال تعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي تتعلق بالمصطلحات والتعاريف وسياسات الاسترداد الكامل للتكاليف.[19] ودخلت هذه التعديلات حيز النفاذ اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2019.

15- وتشمل المكونات الحاسمة لإطار خارطة الطريق المتكاملة التي لم تنجز بعد التفويضات الدائمة للسلطة وترتيبات الحوكمة المتعلقة بعملية المشاورات التي تسبق تقديم الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلى المجلس التماسا للموافقة، وعملية استعراض الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات، والتعديلات المعيارية على اللائحة العامة **للبرنامج** لتيسير تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

16- وتتناول الفقرات من 18 إلى 25 أدناه دور المجلس التنفيذي في الموافقة على برامج **البرنامج**، وأنشطته، وميزانيته، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة 2(ج) من النظام الأساسي، وتحدد آليات الإبلاغ المختلفة التي يستخدمها **البرنامج** لضمان الشفافية، والمساءلة، والإدارة المالية القوية، والرقابة الداخلية المتينة.

17- وتبين الأقسام التالية المعلومات الأساسية والأساس المنطقي للاقتراحات الرامية إلى تحقيق التوازن بين دور الرقابة الاستراتيجي للمجلس وإتاحة البساطة والكفاءة للمكاتب القطرية من خلال عملية تشاور مبسَّطة؛ وتحسين التفويضات الدائمة للسلطة؛ وتعديل عملية استعراض الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية بمعلومات إضافية لتحسين جدواها بالنسبة للمستخدمين، تماشيا مع التوصيتين 7 و8 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن ميزانيات الحوافظ القطرية.[20] ونوقشت الاقتراحات في المشاورتين غير الرسميتين في 4 سبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشرين الأول 2019 وهي تعكس التعليقات التي وردت من أعضاء المجلس.

---

[18] WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

[19] WFP/EB.2/2018/5-A/1.

[20] WFP/EB.A.2019/6-E/1.

دور المجلس الأساسي في الموافقة والرقابة

18- تحدد المادة السادسة من النظام الأساسي **للبرنامج** صلاحيات ووظائف المجلس. وتحدد المادة السادسة-2 من النظام الأساسي سلطته للموافقة على جميع برامج وأنشطة **البرنامج**، والميزانيات المتعلقة بها. ولا تزال هذه المادة بدون تغيير.

> **المادة السادسة-2(ج) من النظام الأساسي:** "يتولى المجلس دراسة البرامج والمشروعات والأنشطة التي يعرضها عليه المدير التنفيذي، وتعديلها عند الاقتضاء، وإجازتها. ويجوز للمجلس تخويل سلطة الإجازة هذه للمدير التنفيذي وفقا لما يراه المجلس ضروريا. ويبحث المجلس ميزانيات البرامج والمشروعات والأنشطة، ويعدلها عند الاقتضاء، ويجيزها، كما يستعرض إدارة وتنفيذ البرامج والمشروعات وأنشطة **البرنامج** المجازة".

19- والجدير بالملاحظة أنه في إطار خارطة الطريق المتكاملة، يمارس المجلس لأول مرة سلطته للموافقة على بدء برامج وأنشطة **البرنامج** في جميع السياقات،[21] بما في ذلك ما يتعلق بالحصائل الاستراتيجية ذات الصلة بأنشطة الاستجابة للأزمات الممتدة، والمتوقعة، والمتكررة، وأنشطة تقديم الخدمات.[22] ويوافق المجلس أيضا على أي تغيير غير طارئ في التركيز الاستراتيجي العام **للبرنامج** في بلد ما يتضمن إضافة أو حذف حصيلة واحدة أو أكثر من الحصائل الاستراتيجية غير الطارئة في خطة استراتيجية قطرية. وفي إطار النظام السابق المجزأ القائم على المشروعات، لم يوافق المجلس على عمليات الطوارئ، أو العمليات الخاصة، أو الصناديق الاستئمانية على المستوى القطري، أو التنقيحات المتعلقة بالعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي تضمَّنت أقل من 20 مليون دولار أمريكي بالنسبة لقيمة الأغذية، أو البرامج القطرية، أو التنقيحات ذات الصلة التي تنطوي على أقل من 3 ملايين دولار أمريكي بالنسبة لقيمة الأغذية.

20- ومن المقترح أن يحتفظ المجلس، في إطار التفويضات الدائمة للسلطة، بسلطة الموافقة على ما يلي:

- الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بخلاف الخطة التي تموَّل بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي؛
- إضافة أو حذف حصيلة استراتيجية بالكامل من خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، باستثناء حصيلة استراتيجية تتعلق فقط بعملية طوارئ،[23] أو أنشطة تقديم الخدمات، أو يتم تمويلها بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، وفي هذه الحالة، تدخل الإضافة أو الحذف ضمن السلطة المفوضة للمدير التنفيذي في تلك المجالات.

21- ولمساعدة المجلس على أداء دوره الرقابي الاستراتيجي، وضمان إبراز الصورة، يتم تزويد المجلس بما يلي:

- عملية تشاورية مبسَّطة قبل تقديم الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة للموافقة، والتي تتضمن تعاونا وثيقا مع البعثات المحلية، ومشاورة غير رسمية، واستعراضا إلكترونيا لمشاريع الوثائق مع دول أعضاء؛
- المعلومات التشغيلية والخاصة بالميزنة – بما في ذلك تفاصيل على مستوى النشاط – من خطط إدارة العملية القطرية عن طريق بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية بالنسبة لجميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تمت الموافقة عليها. وتوضح بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية أيضا المعلومات المالية والمعلومات الخاصة بالأداء المطلوبة لرصد التقدم المحرز في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة؛

---

[21] باستثناء الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على الخطة.

[22] باستثناء الحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من جانب البلد المضيف.

[23] تدخل الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة لحالة الطوارئ ضمن مجال تركيز الاستجابة للأزمات. وسوف تقدم إضافة، أو حذف، أو تعديل حصائل استراتيجية متعلقة بالاستجابة للأزمات إلى المدير التنفيذي للموافقة عليها، وعند الطلب، سوف تقدم إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

- معلومات عن جميع تنقيحات ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تتجاوز قيمتها 7.5 مليون دولار أمريكي، وأي تغييرات في مدة الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بصرف النظر عن سلطة الموافقة؛
- مقتطفات من الخطط التشغيلية وخطط الميزنة المحدثة التي تقدِّم مع خطة الإدارة كل عام للعلم؛
- التقارير التي تقدَّم مرتين في السنة عن استخدام المدير التنفيذي للسلطة المفوضة له بشأن الموافقة على تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة؛
- تقرير الأداء السنوي؛
- التقارير القطرية السنوية.

إنشاء نظام للإخطار عبر البريد الإلكتروني

22- يتم حاليا نشر جميع التنقيحات في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تزيد قيمتها عن 7.5 مليون دولار أمريكي وأي تغييرات في مدة الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بصرف النظر عن سلطة الموافقة، على موقع **البرنامج** على شبكة الإنترنت. وتقر الإدارة بأنه ليس هناك في الوقت الراهن نظام لتنبيه الدول الأعضاء بأن مثل هذه التعديلات قد نشرت، وأن من المهم للغاية الإبلاغ بجلاء عن هذه التنقيحات لضمان وضوح الرؤية طيلة فترة الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

23- وخلال المشاورتين غير الرسميتين في 4 سبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشرين الأول أشارت الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى نظام متين ومتسق للإخطارات وبروتوكول واضح للتواصل. واستنادا إلى تعليقات الدول الأعضاء، تقترح الأمانة تنفيذ نظام للإخطارات عبر البريد الإلكتروني لتنبيه الدول الأعضاء يوميا بشأن أي تعديل على الميزانية، بغض النظر عن حجم أي تغيير من حيث القيمة. وستتضمن كل رسالة بريدية إلكترونية قائمة موحدة بالتحديثات على شكل ملخص مرفق بالروابط المعنية. وترسل الرسالة الإلكترونية في نهاية كل يوم عمل وستتضمن كل التغييرات المدخلة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة بغض النظر عن القيمة، بما في ذلك تنقيحات الزيادة، وتنقيحات الخفض، وإقرار أو تنقيح الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة كليا من جانب البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس. وفي الحالة الأخيرة فإن الإدارة ستتيح فرصة للدول الأعضاء للإدلاء بتعليقاتها.

24- وستكفل هذه الآلية المتينة للتواصل اطلاع الدول الأعضاء على جميع التغييرات ومعالجة أي شواغل في الوقت المناسب. ووفقا للمادة الثالثة-2(ب) من اللائحة الداخلية[24] على أن بمقدور الدول الأعضاء أن تطلب عرض أي تنقيح على الدورة التالية للمجلس.

25- وتلتمس الإدارة تعليقات المجلس على نظام الإخطارات عبر البريد الإلكتروني وبروتوكول التواصل اليومي المحدد أعلاه.

اقتراح لتبسيط عملية التشاور مع ضمان المشاركة الاستراتيجية للمجلس

الخلفية

26- استجابة للتعليقات الواردة من المجلس، واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في عام 2017 وأوائل عام 2018، استهلت الإدارة عملية تشاورية من خطوتين لمشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة في محاولة للحصول على آراء الدول الأعضاء في وقت مبكر، وبالتالي تشكّل الاستراتيجية الأساسية التي تستند إليها صياغة مشاريع

[24] تنص الفقرة 2 (ب) من المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي على ما يلي: "يعد المدير التنفيذي جدولَ أعمالٍ مؤقتا، مع مراعاة خطة العمل السنوية. يشمل جدول الأعمال المؤقت جميع البنود كما هو مطلوب بموجب هذه اللائحة الداخلية أو كما يقترح ... أي عضو من أعضاء المجلس ".

الوثائق. ووافقت الإدارة على تطبيق هذه العملية التشـــاورية المكونة من خطوتين حتى نهاية عام 2019، ثم تقدم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2020 عملية منقحة تأخذ في الاعتبار الدروس المســـتفادة، والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء. وتقتضي العملية الحالية المكونة من خطوتين ما يلي:

- مشـاورة غير رسـمية بشـأن مذكرة المفاهيم لكل خطة اسـتراتيجية قطرية أو خطة اسـتراتيجية قطرية مؤقتة، تعقد قبل سـتة أشـهر تقريبا من دورة المجلس المقرر أن تعرض فيها الخطة الاسـتراتيجية القطرية أو الخطة الاسـتراتيجية القطرية المؤقتة؛
- فترة استعراض كتابية تتيح لأعضاء المجلس تقديم تعليقات مفصلة عن مشروع وثيقة الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة قبل 12 أسبوعا من تقديم الوثائق للموافقة عليها من قِبل المجلس.

27- وكثيرا ما أعربت المكاتب القطرية عن تفضيلها للانتقال إلى عملية تشاورية مبسطة، مشيرة إلى أن العملية الحالية تعد كثيفة العمالة ومعقدة بالنسبة لموظفي المكاتب القطرية. وقد أدّت المهل المطلوبة لتقديم الوثائق واستعراضها في بعض الحالات إلى قيام المكاتب القطرية بإعداد التنقيحات حتى قبل الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية بسبب الظروف التي تتغيَّر بسرعة في البلدان التي تعمل فيها. ومع ذلك، فإن المكاتب القطرية تؤكد أن المعرفة والآراء الثاقبة المكتسبة خلال المشاورات المحلية مع أصـحاب المصـلحة لا تزال تضـيف قيمة كبيرة لإعداد الخطط الاسـتراتيجية القطرية أو الخطط الاسـتراتيجية القطرية المؤقتة.

28- وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يصبح إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (إطار الأمم المتحدة للتعاون) بمثابة الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية بالنسبة لجميع أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن المتوقع أن يستمد كل كيان من كيانات الأمم المتحدة أولوياته وحصائله الإنمائية القطرية من إطار الأمم المتحدة للتعاون. وسوف تتم الموافقة على هذا الإطار بالنسبة لبلد معيَّن بصـورة مشـتركة من جانب المنسـق المقيم لدى البلد، والحكومة المضـيفة. كما أن زيادة سـلطة هذا الإطار على التخطيط الاستراتيجي القطري للوكالات يعني أنه ينبغي إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية بالتوازي والتواؤم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون، والذي يحدِّد فترة إعداد أقصر بكثير.

29- وفي المشـاورة غير الرسـمية التي عقدت في 10 يوليو/تموز 2019، سـلمت الدول الأعضـاء بأن العملية التشـاورية ينبغي أن تكون قابلة للتطويع، وألا تكون مرهقة للغاية بالنسـبة للمكاتب القطرية، مع إتاحة الفرصـة أمام الدول الأعضـاء للمشـاركة الاستراتيجية.

الاقتراح

30- لتبسيط العملية التشاورية المكونة من خطوتين، مع ضمان المشاركة الاستراتيجية للمجلس، يقترح إجراء مشاورة غير رسمية بشـأن كل خطة اسـتراتيجية قطرية أو خطة اسـتراتيجية قطرية مؤقتة، وفترة اسـتعراض إلكتروني متزامنة. ويبين الشـكل 1 العملية المزمعة.

الشكل 1: العملية التشاورية المزمعة بشأن مشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة

31- وبموجب هذا الاقتراح، ستتم الاستعاضة عن مذكرة المفاهيم بمشروع أولي للخطة الاستراتيجية القطرية، أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والذي سيؤدي نفس وظيفة تحديد الاتجاه الاستراتيجي للخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، على أن يكون إطار الأمم المتحدة للتعاون بمثابة الوثيقة الجامعة الرئيسية. وسوف تعقد الإدارة مشاورة غير رسمية عن المشروع الذي ستقدِّم الدول الأعضاء بشأنه توجيها استراتيجيا حاسما. وفي نفس الوقت، ستقوم الدول الأعضاء باستعراض المشروع من منظور تقني، وتقديم التعليقات خلال فترة الاستعراض الإلكتروني بعد المشاورة. وستتم معالجة التعليقات الواردة خلال المشاورة غير الرسمية وفترة الاستعراض الكتابي، وإدماجها في مشروع منقح من جانب المكتب القطري ضمن خطوة واحدة، ثم يعرض المشروع المنقح على المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورته التالية.

32- واستجابة للتعليقات الواردة من الدول الأعضاء فإن الإدارة ستطبق هذه العملية المختصرة حتى منتصف عام 2021، وعند هذه النقطة ستخضع للاستعراض. وسيستند الاستعراض إلى تطبيق العملية خلال عام 2020 وسيراعي الدروس المستفادة من النشر التجريبي لعملية إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية، كما سيلتمس تعليقات من الدول الأعضاء. وسيقدر الاستعراض مدى الحاجة والشكل المحتمل لمشاورة استراتيجية في المرحلة المبكرة بشأن وجهة الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الناشئة في الحالات الاستثنائية، وذلك مثلا الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة من الجيل الأول الجديد، وتقرير الحالات، إن وجدت، التي ينبغي فيها تطبيق ذلك، وشكل هذا التطبيق.

الأساس المنطقي

33- يعكس الاقتراح تفضيل المكاتب القطرية الانتقال إلى عملية مبسطة تتيح تكريس المزيد من الوقت إلى التخطيط الاستراتيجي وتخفف من العبء الإداري والإجرائي الثقيل المرتبط بالعملية الحالية وبالتوثيق المطلوب. وتقر التعليقات المتسقة الواردة من المكاتب القطرية بأن العمليات التشاورية المحلية لا تزال تضيف قيمة كبيرة في مرحلة الإعداد المبكرة، ويمكن تكثيفها أيضا، كجزء من مشاورات أصحاب المصلحة المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للتعاون. كما أنه سيقلل من العبء الإداري الذي يقع على عاتق المكاتب القطرية. ومن المتوقع أن تؤدي العملية المبسطة إلى خفض التكاليف الإدارية المرتبطة بعملية تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراضها، والموافقة عليها، نظرا لأن التنقيحات التي تقوم بها المكاتب القطرية، والاستعراض اللاحق الذي تقوم به المكاتب الإقليمية والمقر، وعمليات التحرير والترجمة، سيتم إجراؤها في خطوة واحدة.

34- ويستند الاقتراح إلى التطورات الحاسمة فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، والمتطلبات المتوقعة من عملية إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي اختُصرت فترتها إلى ما بين 6 و9 أشهر بالمقارنة مع 14.5 شهر التي كان يتطلبها عادة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبعد طلب من الدول الأعضاء بوجود قطري مخصص، فإن استعراض تشكيل فريق الأمم المتحدة القطري سيكون جزءا لا يتجزأ من هذا الإطار، مما يؤكد أهميته كمنصة مركزية لوضع الأمم المتحدة الاستراتيجي والبرامجي في بلد ما. وبالتالي فإنه يلزم أن تقوم المكاتب القطرية بإعادة توجيه جهودها المتعلقة بإعداد خططها الاستراتيجية القطرية، وضمان تقديم الخطط الاستراتيجية القطرية للموافقة عليها في أسرع وقت ممكن بعد توقيع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي أن تمثل صياغة هذا الإطار – والتي تبدأ بتحليل قطري مشترك للأمم المتحدة – بداية لعملية التخطيط الاستراتيجي القطري الخاصة **بالبرنامج**.

35- ويتمثل أحد العوامل الدافعة لإصلاح الأمم المتحدة في الرغبة في تعزيز الاتساق والتكامل بين مختلف كيانات وصكوك الأمم المتحدة التي تعمل في بلد معيَّن. وتقوم منظومة الأمم المتحدة ككل، والتي ترتكز على الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، بتحديد مساهماتها في تحقيق الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وهذا يبدأ بالتحليل القطري المشترك باعتباره الأساس التحليلي، ونقطة الانطلاق المشتركة لجميع صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية، والعمل الإنساني، والسلام. ومما يؤكد ذلك، تصميم حصائل جماعية ستكون بمثابة إطار لمختلف صكوك الأمم المتحدة بغية ضمان عدم استبعاد الفئات الأضعف من التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري إقامة جسر يربط بين المساعدة القصيرة الأجل، والحصائل المتوسطة الأجل، وبرمجة وتمويل التنمية الطويلة الأجل. وتتبع الخطط الاستراتيجية القطرية بالفعل نهجا شاملا يجمع كل عناصر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام ضمن إطار تخطيطي واحد. ومن خلال خارطة الطريق المتكاملة،

يعتبر **البرنامج** في وضع متقدم للمساهمة بصورة مجدية في التخطيط المشترك، والتنفيذ المشترك لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في بلد معين.

36- وتجدر الإشارة إلى أن التوصية 3(ب) من التقييم الاستراتيجي للخطط الاستراتيجية القطرية الرائدة،[25] والتوصية 3 في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ميزانيات الحوافظ القطرية[26] تنص على أنه ينبغي أن تتوافق الدورات والخطط الاستراتيجية القطرية مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقابلة (وهو الآن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة) في أسرع وقت ممكن. وبموجب الاقتراح، سيتمتع **البرنامج** بالمرونة القصوى لتعديل حصائل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووضع خطط استراتيجية قطرية وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة في المستقبل وفقاً لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وستتواءم الأطر الزمنية لتصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراضها، والموافقة عليها، بشكل أفضل مع الجدول الزمني لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية، والسماح باستعراض الوثائق معا.

37- ورهنا بالتعليقات الواردة من الدول الأعضاء، سيبدأ نفاذ العملية المختصرة في عام 2020 حتى منتصف عام 2021، وسوف تستعرض بعد ذلك.

الاقتراح 1: تبسيط العملية التشاورية مع ضمان مشاركة المجلس الاستراتيجية.

اقتراح بشأن تحسين التفويضات الدائمة للسلطة

38- تقترح الإدارة استخدام تفويضات السلطة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي للحفاظ على استجابة **البرنامج** السريعة والفعالة لحالات الطوارئ، وضمان الحفاظ على دور المجلس في الرقابة بشأن التغييرات الكبيرة في العمليات، مع تعظيم الكفاءات الداخلية عن طريق تفويض المدير التنفيذي بسلطة الموافقة على التغييرات الأقل أهمية. ويعرض الملحق الثالث مشروع صيغة التفويضات الدائمة المقترحة للسلطة.

الخلفية: التفويضات المؤقتة الحالية للسلطة

39- قام اثنا عشر مكتبا قطريا خلال عام 2017 بتجريب إطار الخطط الاستراتيجية القطرية وهيكل ميزانية الحافظة القطرية. وفي ذلك الوقت، كان من الصعب توضيح مدى زيادة موافقة المجلس على البرامج في إطار خارطة الطريق المتكاملة، نظرا لمحدودية الخبرة المكتسبة خلال المرحلة التجريبية.[27] وكان من المتعذر توقع ما إذا كانت ستتحقق مكاسب في الكفاءة من خلال عدد أقل من تنقيحات البرامج والميزانيات في إطار خارطة الطريق المتكاملة، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات. وكان من المنتظر أن تستفيد التعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي، ولاسيما فيما يتعلق بتفويضات السلطة، من الدروس الإضافية المستخلصة من فترة حوكمة مؤقتة ومن المزيد من المشاورة مع الدول الأعضاء.

40- وفي سلسلة من المشاورات غير الرسمية عام 2017 ناقشت الإدارة والدول الأعضاء مجموعة مؤلفة من ثلاثة مبادئ لترتكز عليها عملية تطوير عتبات الميزانية المتعلقة بالتفويضات المؤقتة للسلطة، ولا سيما تنقيحات الميزانية غير المتعلقة بالأزمات.[28] وهذه المبادئ هي:

- المبدأ 1 – ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى الميزانية الإجمالية الموافَق عليها بموجب إطار الخطط الاستراتيجية القطرية.

[25] تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية (2017 – منتصف عام 2018) (WFP/EB.2/2018/7-A).

[26] WFP/EB.A/2019/6-E/1.

[27] تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة، 17 مارس/آذار 2017، الفقرة 60: توقعات التحليل الذي أُجري في عام 2017 بأن رقابة المجلس وموافقته على العمليات الجديدة سوف تزداد، بنسبة 23 في المائة تقريبا، كحد أدنى، نتيجة للإطار الجديد.

[28] لم يكن الغرض من هذه العتبات أن تنطبق على الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة، أو التغييرات الأساسية على الخطط الاستراتيجية القطرية، أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، أو عمليات الطوارئ المحدودة، أو تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات والحصائل المتعلقة بتقديم الخدمات.

- المبدأ 2 – ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى قيمة مطلقة قصوى.
- المبدأ 3 – ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى حصة – كنسبة مئوية –من الميزانية الأصلية للخطة الاستراتيجية القطرية لاستيعاب الاختلافات في حجم الخطط الاستراتيجية القطرية.

41- وبعد ذلك، وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2017 على التفويضات المؤقتة التالية للسلطة إلى المدير التنفيذي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020:[29]

- الموافقات المبدئية على عمليات طوارئ محدودة، وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية تعقب عمليات الطوارئ المحدودة، على أن تمارس بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تتجاوز عملية الطوارئ المحدودة، أو المكونات المتعلقة بحالة طوارئ لخطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية مبلغ 50 مليون دولار أمريكي، والخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من جانب بلدان مضيفة لم تطلب موافقة المجلس على الخطط؛
- تنقيح أي عملية طوارئ محدودة، أو تنقيح يتعلق بحالة طوارئ[30] لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، على أن تمارس بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تزيد الميزانية ذات الصلة عن 50 مليون دولار أمريكي؛
- التنقيح التصاعدي لواحدة أو أكثر من الحصائل الاستراتيجية الفردية لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، شريطة ألّا يتجاوز المبلغ الإجمالي للتنقيح 25 في المائة من آخر ميزانية للخطة وافق عليها المجلس، أو 150 مليون دولار أمريكي؛
- التنقيح النزولي لأي حصيلة استراتيجية فردية لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية؛
- تنقيح المكونات غير المتعلقة بحالة الطوارئ لخطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية بعد عملية طوارئ محدودة؛
- تنقيح خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من جانب البلد المضيف؛
- إضافة إلى خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية خاصة بحصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس على الحصيلة الاستراتيجية؛
- التنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات.

42- كما تم تطبيق عمليات إضافية، مثل استعراض الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات والعملية التشاورية المكونة من خطوتين، من أجل إعطاء مزيد من التأكيدات بأنه سيتم تعزيز أدوار المجلس في سلطة الموافقة وإبراز الصورة والرقابة.

استعراض تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة

43- في الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2017، التزمت الأمانة بإجراء استعراض لتطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة بغية ضمان الحفاظ على دور المجلس الأساسي فيما يتعلق بالموافقة والرقابة واستخلاص الدروس من تنفيذ ترتيبات الحوكمة المؤقتة. وتناول الاستعراض الذي أجري في أوائل عام 2019 ما يلي على وجه التحديد:

[29] WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

[30] تدخل الحصائل الاستراتيجية والتنقيحات المتعلقة بحالة الطوارئ ضمن مجال التركيز الخاص بالاستجابة للأزمات. وتقدم الإضافة أو الحذف أو التعديل الخاصة بالحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات إلى المدير التنفيذي للموافقة عليها، وإلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إذا طلب ذلك.

- مدى زيادة دور المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالموافقة على برامج **البرنامج** (الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة) في إطار خارطة الطريق المتكاملة، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات؛
- أي مكاسب في الكفاءة تحققت من حيث عدد الموافقات على البرامج وتنقيحات الميزانية في إطار خارطة الطريق المتكاملة، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات.

44- وتم تقاسم النتائج المستمدة من الاستعراض مع المجلس في مشاورتين غير رسميين عقدتا في 10 يوليو/تموز 2019 و4 سبتمبر/أيلول 2019:

النتيجة 1: في إطار خارطة الطريق المتكاملة، طرأت زيادة كبيرة في دور المجلس التنفيذي بالنسبة للموافقة على برامج **البرنامج** (الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة) من حيث القيمة المطلقة – من 4.4 مليار دولار أمريكي كل سنة في المتوسط بين عامي 2011 و2016، إلى 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وما يقدر بنحو 7.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019 – وكنسبة من البرامج والتنقيحات الموافق عليها كل سنة مقارنة بالنظام القائم على المشروعات – وذلك من 53 في المائة في المتوسط بين عامي 2011 و2016 إلى 96 في المائة في عام 2018 و83 في المائة في عام 2019. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في موافقة المجلس على البرامج في السنوات المقبلة، استنادا إلى توقعات متحفظة.

النتيجة 2: في إطار خارطة الطريق المتكاملة، طرأت الزيادة الكبيرة في دور المجلس التنفيذي بالنسبة للموافقة على برامج **البرنامج** (الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة) بشكل مستقل عن التنقيحات. وكان نحو 98 في المائة من مبلغ 13.4 مليون دولار أمريكي الذي وافق عليه المجلس في عام 2018 مخصصا لبرامج أوَّلية – 2 في المائة فقط يتعلق بالتنقيحات. ومن حيث الكمية، وافق المجلس على تنقيحين من بين 46 تنقيحا في إطار خارطة الطريق المتكاملة (4 في المائة، وهي نفس النسبة كما في الإطار القائم على المشروعات). ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في موافقة المجلس على البرامج في السنوات المقبلة، استنادا إلى توقعات متحفظة.

النتيجة 3: في إطار خارطة الطريق المتكاملة، زادت القيمة الدولارية العامة للبرامج التي تمت الموافقة عليها، بينما انخفض عدد الموافقات، وهو ما أدى إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة.

النتيجة 4: أدى التغيير من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة إلى تحسن في الكفاءة، كما يتضح من الانخفاض الكبير في عدد التنقيحات التي تعالج سنويا.

45- ويبين الملحق الثاني تحليلا للتفويضات المؤقتة للسلطة في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019.

الدروس المستفادة من تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة

46- وتشير التعليقات والدروس المستفادة من المكاتب القطرية بأن التفويضات المؤقتة للسلطة تعتبر معقدة للغاية بسبب استخدام معايير مختلفة استنادا إلى مجال تركيز لحصيلة استراتيجية يجري تنقيحها. وعلى سبيل المثال، فإن تنقيحات الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات وعمليات الطوارئ المحدودة تخضع لعتبة قيد التنقيح، بحيث إذا تم تجاوزها، فإن ذلك يتطلب موافقة مشتركة من جانب المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وعلى العكس من ذلك، فإن تنقيحات الحصائل الاستراتيجية غير المتعلقة بالاستجابة للأزمات تخضع للحد الأقصى من القيمة المطلقة الذي يبلغ 150 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى عتبة قائمة على أساس 25 في المائة من آخر موافقة للمجلس على ميزانية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. ويتم تطبيق كلتا العتبتين بشكل تراكمي، وتتطلب التنقيحات التي تتجاوز عتبة الميزانية موافقة المجلس التنفيذي.[31]

[31] إن تنقيحات أنشطة الطوارئ أو تقديم الخدمات والتنقيحات التي وافق عليها المدير التنفيذي للحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة لا تحتسب على أساس العتبة التراكمية.

اقتراح التفويضات الدائمة للسلطة بشأن زيادات الميزانية غير المتعلقة بتغييرات أساسية، أو استجابات لحالات طوارئ، أو تقديم خدمات

47- بعد النظر في تحليل تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة، والتعليقات المستفيضة، والدروس المستفادة المستمدة من المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، وشعب المقر، فضلا عن التعليقات المستمدة من المشاورتين غير الرسميتين في 4 سبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشرين الأول 2019، تقترح الإدارة أن يوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة وعلى أية تنقيحات تضيف أو تحذف حصائل استراتيجية من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة[32] (انظر الفقرة 20). وبالإضافة إلى ذلك، سيوافق المجلس التنفيذي على كل تنقيح غير متعلق بالأزمات لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة يُزيد قيمة الخطة بأكثر من 15 في المائة.[33] وستحسب عتبة النسبة المتعلقة بزيادة في الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة على أساس قيمة ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية أو القطرية المؤقتة بتاريخ إجراء التنقيح. ولأغراض حساب العتبة فلن تعامل التنقيحات بصورة تراكمية. وليس الغرض من العتبة المقترحة أن تُطبَّق على الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة؛ أو على تغييرات أساسية (أي إضافة أو حذف حصيلة استراتيجية) في خطط استراتيجية قطرية، أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة، أو على عمليات طوارئ محدودة؛ أو على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية تعقب عمليات طوارئ محدودة؛ أو على تنقيحات تتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ أو تقديم الخدمات؛ أو على التنقيحات التي يوافق عليها المدير التنفيذي على الحصائل الاستراتيجية الممولة بأكملها من الدو ل المضيفة.

48- بالإضافة إلى ذلك، تقترح الإدارة تبسيط عملية الموافقة من خلال استخدام استعراض الدول الأعضاء لتنقيحات الميزانية خلال عشرة أيام وآلية الموافقة عن طريق المراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي، عند الاقتضاء.

49- وستتضمن عملية الاستعراض خلال عشرة أيام الخطوات التالية قبل استخدام آلية الموافقة عن طريق المراسلة:

1) نشر مشروع تنقيح الميزانية على الموقع الشبكي **للبرنامج**؛

2) إتاحة ثمانية أيام عمل على الأقل لتعليق الدول الأعضاء؛

3) تجميع التعليقات في ركن الأعضاء على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي؛

4) تخصيص آخر يومين من أيام العمل العشرة لتقديم التعليقات كي ترد الدول الأعضاء على تعليقات الدول الأعضاء الأخرى؛

5) نشر تنقيح الميزانية النهائي في ركن الأعضاء على الموقع للمجلس التنفيذي مقترنا بمصفوفة التعليقات.

50- وإجراء الموافقة بالمراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي، هو على النحو التالي:

1) يبلَّغ أعضاء المجلس على الفور، عن طريق البريد الإلكتروني، بنشر أي تنقيح نهائي للميزانية في ركن الأعضاء في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

2) يجب على كل من أعضاء المجلس الستة والثلاثين أن يدلي بصوته بشأن ما إذا كان موافقا على التنقيح المقدم، وذلك خلال عشرة أيام عمل.

3) تسجل أمانة المجلس التنفيذي الأصوات، بالنيابة عن المدير التنفيذي، الأصوات وتبلغ جميع أعضاء المجلس بالنتائج.

51- وللتأكد من أن المجلس يلتزم بالوضوح والرقابة الفعالة، سيتم نشر جميع التنقيحات الموافق عليها في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، على الموقع الشبكي **للبرنامج**. وسوف يستمر تحديث بوابة

[32] ما عدا عندما يتم تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الحصيلة الاستراتيجية محل النقاش بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، أو عندما تتعلق الحصيلة الاستراتيجية بأنشطة الطوارئ أو أنشطة تقديم الخدمات.

[33] لن تُدرج الزيادات المتعلقة بالطوارئ وبأنشطة تقديم الخدمات وبالحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة التي وافق عليها المدير التنفيذي في احتساب العتبة؛ إضافة لذلك لن يجري تعويض التنقيحات المتعلقة بالزيادة عن طريق التنقيحات المتعلقة بالتخفيض.

بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية مع جميع التنقيحات عند الموافقة عليها. ويمكن إجراء تحسينات في إخطار الدول الأعضاء بالتغيرات المنشورة حديثا، على النحو المبين في الفقريتين 23 و24 أعلاه، بما في ذلك استخدام البريد الإلكتروني لإبلاغ أعضاء المجلس. وأخيرا، بالإضافة إلى خطة الإدارة السنوية، وتقرير الأداء السنوي، والتقارير القطرية السنوية، سوف تقدَّم تقارير مرتين سنويا تتضمن تفاصيل استخدام المدير التنفيذي للسلطة التي فوضها إليه المجلس.

الأساس المنطقي

52- خلال سلسلة من المشاورات غير الرسمية المفضية إلى الدورة العادية الثانية عام 2019، ناقشت الإدارة عددا من الاقتراحات حول التفويضات الدائمة للسلطة بشأن تعديلات الميزانية غير المتعلقة بالأزمات بما في ذلك عتبة قيمة دولارية واحدة أو عتبة تستند إلى النسبة.

53- وتمثل العتبة القيمة الواحدة، المطبقة على كل تنقيح والقائمة على ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، تبسيطا هاما مقارنة بالتفويضات المؤقتة الحالية للسلطة، والتي تستخدم عتبة الحد الأقصى للقيمة المطلقة، وهي 150 مليون دولار أمريكي، وعتبة نسبية، وهي 25 في المائة من آخر ميزانية وافق عليها المجلس لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، وستطبق بصورة تراكمية. ويستجيب ذلك للتعليقات الواردة من الميدان والتي تقول بأن التفويضات المؤقتة للسلطة من أجل الموافقة على التنقيحات معقدة ومرهقة بشكل لا مبرر له وينبغي تبسيطها.

54- واستنادا إلى تعليقات الدول الأعضاء، تقترح الإدارة عتبة واحدة تقوم على التناسب وتطبق على كل تنقيح. ويحافظ هذا الاقتراح على رقابة المجلس التنفيذي على التنقيحات الكبيرة في الميزانية التي قد تكون لها تبعات استراتيجية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والأهم من ذلك، أنه يحتفظ بعنصر التناسب، خاصة عند النظر في التباينات الكبيرة في الحجم التشغيلي للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

55- وإضافة إلى عتبة الـ 15 في المائة المقترحة، نظرت الأمانة أيضا في عتبات نسبتها 25 في المائة و22 في المائة و20 في المائة و18 في المائة:

- وجدت الأمانة أنه، لو أن عتبة قدرها 25 في المائة أو 22 في المائة كانت قد طبقت على تنقيحات عام 2018 والأشهر الستة الأولى من عام 2018، لما كان ليطرأ أي تغير على عدد التنقيحات التي قدمت إلى المجلس للموافقة.[34]
- إن تطبيق عتبة قدرها 20 في المائة كان سيؤدي إلى تنقيح إضافي واحد في الميزانية، ليصل بذلك عدد التنقيحات إلى ثلاثة.[35] أما تطبيق العتبتين 18 في المائة و15 في المائة، فكان سيؤدي إلى تنقيحين إضافيين في الميزانية، ليصل بذلك عدد التنقيحات إلى أربعة.[36]

56- وإضافة إلى ذلك، سيؤدي استخدام عملية استعراض الدول الأعضاء خلال عشرة أيام لتنقيحات الميزانية غير المتعلقة بالأزمات، على النحو المبين في الفقرة 49، إلى زيادة كبيرة في الشفافية والرقابة بالنسبة للدول الأعضاء. وبموجب هذا الاقتراح، ستتقاسم الإدارة مع الدول الأعضاء مشاريع تنقيحات الميزانية ذات الصلة وذلك لفترة استعراض مدتها عشرة أيام. وسيستفيد تصميم تدخلات **البرنامج** من زيادة التشاور مع المجلس، ومن مراعاة آراء الدول الأعضاء بطريقة أكثر تنظيما وشفافية، إلى جانب المدخلات المقدمة من خلال المشاورات مع الشركاء المحليين والجهات المانحة المحلية.

57- ويعدّ استخدام آلية الموافقة عن طريق المراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي، على النحو المبين في الفقرة 50، بديلا عن تقديم تنقيحات الميزانية إلى المجلس للموافقة عليها في دورة رسمية. ومن شأن هذه الآلية أن تيسر

[34] في عام 2018، وافق المجلس على تنقيحين اثنين، أحدهما للخطة الاستراتيجية القطرية لهندوراس والآخر للخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية المؤقتة لتركيا.

[35] بالإضافة إلى التنقيحين على الخطة الاستراتيجية القطرية لهندوراس والخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية المؤقتة لتركيا، كان سيقدم للموافقة أيضا تنقيح لميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا.

[36] بالإضافة إلى التنقيحين على الخطة الاستراتيجية القطرية لهندوراس والخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية المؤقتة لتركيا، كان سيقدم للموافقة أيضا تنقيحان لميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا والخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية المؤقتة لكمبوديا.

إجراء تنقيحات في الوقت المناسب تتيح **للبرنامج** التكيف مع التغيرات في السياق التشغيلي. وهي، بالإضافة إلى ذلك، تضمن أن تكون الوثائق التي ينظر فيها المجلس في دوراته الرسمية ذات طبيعة أكثر استراتيجية.

الاقتراح 2(أ):

1) سيوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة، وعلى أية تنقيحات تضيف أو تحذف حصائل استراتيجية من خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة.[37]

2) سيوافق المجلس التنفيذي على كل تنقيح غير متعلق بالأزمات لأية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، إذا كان التنقيح يزيد الميزانية الإجمالية الحالية بأكثر من 15 في المائة.[38]

3) بالنسبة لهذه التنقيحات، سيستخدم المجلس عملية استعراض للدول الأعضاء مدتها عشرة أيام وآلية الموافقة عن طريق المراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي.

اقتراح بشأن الإبقاء على التفويضات الأخرى للسلطة الممنوحة للمدير التنفيذي المطبقة خلال الفترة المؤقتة

58- عموما، تعمل جيدا تفويضات السلطة المؤقتة للمدير التنفيذي التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2017.[39] ولذلك، توصي الإدارة بالإبقاء على تفويضات السلطة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي المطبقة خلال الفترة المؤقتة، باستثناء تفويضات السلطة بخصوص زيادات في الميزانية غير متعلقة بأنشطة الطوارئ أو تقديم الخدمات والحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة والتي وافق عليها المدير التنفيذي. . ويلقي الملحق الثاني نظرة عامة على كيفية ممارسة التفويضات المؤقتة للسلطة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019.

الأساس المنطقي

- **التذييل (أ)(1) من اللائحة العامة:** عمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، مع الموافقة المشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تتجاوز قيمة عملية الطوارئ المحدودة أو المكونات المتعلقة بالطوارئ في الخطة الانتقالية مبلغ 50 مليون دولار أمريكي

59- بموجب هذا الحكم، يفوض المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي صلاحية الموافقة على عمليات الطوارئ المحدودة التي يخطَّط لها مبدئيا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، وعلى الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية التي تتبع عمليات طوارئ محدودة وتستمر لمدة لا تتجاوز 18 شهرا. وبالإضافة إلى ذلك فإن المجلس يشترط الموافقة المشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة وذلك عندما تتجاوز عملية الطوارئ المحدودة، أو المكونات المتعلقة بالطوارئ في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، عتبة الميزانية.

60- وقد وافق المجلس، في دورته العادية الثانية لعام 2017، على زيادة عتبة الميزانية المطلوبة للموافقة المشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة من 3 ملايين دولار أمريكي، من حيث قيمة الأغذية، إلى 50 مليون دولار أمريكي. ويوصى بأن يتم الإبقاء على هذه العتبة لأنها تعبر بصورة مناسبة عن زيادة نطاق عمليات الطوارئ، وتعقدها وحجمها النسبي، وتضمن الاستجابة لحالات الطوارئ بسرعة وكفاءة وفعالية.

---

[37] ما عدا عندما يتم تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الحصيلة الاستراتيجية محل النقاش بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، أو عندما تتعلق الحصيلة الاستراتيجية بأنشطة الطوارئ أو أنشطة تقديم الخدمات.

[38] لن تُدرج الزيادات المتعلقة بالطوارئ وبأنشطة تقديم الخدمات وبالحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة التي وافق عليها المدير التنفيذي في احتساب العتبة؛ إضافة لذلك لن يجري تعويض التنقيحات المتعلقة بالزيادة عن طريق التنقيحات المتعلقة بالتخفيض.

[39] WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

61- وقد نشرت على الفور وثائق عمليات الطوارئ المحدودة على الموقع الشبكي **للبرنامج**. وإضافة إلى ذلك، تجدر ملاحظة أنه يتم تقديم تقارير مرتين سنويا إلى المجلس التنفيذي بشأن عمليات الطوارئ المحدودة وأنشطة الاستجابة الفورية التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

- **الفقرة (أ)(2) من تذييل اللائحة العامة:** الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تمول بالكامل من قبل البلد المضيف إذا **لم** يطلب البلد المضيف من المجلس التنفيذي الموافقة على الخطة

62- ووفق المسموح به في سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية[40] والتحديث بشأن خارطة الطريق المتكاملة المقدم إلى دورة المجلس العادية الثانية لعام 2017،[41] وتبعا لسلطة الموافقة المحددة في المادتين 5-1 و5-2 من النظام المالي، يجوز للمدير التنفيذي أن يوافق على خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة ممولة بالكامل من قبل البلد المضيف، إذا اختار البلد المضيف عدم تقديم الخطة للموافقة عليها من قبل المجلس.

63- ولا يمثل هذا الحكم، الذي يعترف بسيادة البلدان المضيفة وامتيازاتها، تغييرا جوهريا عن الإطار القائم على المشروعات، والذي بموجبه يتمتع المدير التنفيذي بالسلطة فيما يتعلق بالأنشطة الثنائية. واستنادا إلى تعليقات الدول الأعضاء، قررت الإدارة أن الأموال المتعددة الأطراف لن تكون مؤهلة للتخصيص لأي خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حصيلة استراتيجية ممولة من جانب البلد المضيف ولم تخضع لموافقة المجلس.

64- وستنشر وثائق الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من جانب البلد المضيف والتي وافق عليها المدير التنفيذي فورا على الموقع الشبكي **للبرنامج**. وعلى النحو المبين في الفقرتين 23 و24، ستتلقى الدول الأعضاء أيضا رسالة إلكترونية يومية تتضمن ملخصا يبلغها بأية تغييرات أدخلت على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وسيتضمن الملخص الموافقة أو التنقيح بالنسبة للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس، وستتاح الفرصة للدول الأعضاء للتعليق عليها.

- **الفقرة (ب)(1) من تذييل اللائحة العامة:** يخضع تنقيح أية عملية طوارئ محدودة أو تنقيح مكونات متعلقة بالطوارئ في أية خطة استراتيجية قطرية **أو** خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، للموافقة المشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بأية زيادة تتجاوز 50 مليون دولار أمريكي.

65- وبموجب هذا الحكم، فإن أية تنقيحات لعملية طوارئ محدودة أو أية تنقيحات متعلقة بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية تتبع عملية طوارئ محدودة، سيوافق عليها المدير التنفيذي أو سيوافق عليها المدير التنفيذي بشكل مشترك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تتجاوز عملية الطوارئ المحدودة أو المكونات المتعلقة بالطوارئ في الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية عتبة الميزانية. ولا يتم التعامل مع التنقيحات المتعلقة بالطوارئ بشكل تراكمي ولا يتم احتسابها لأغراض العتبة المطلوبة لموافقة المجلس على التنقيحات غير المتعلقة بالطوارئ.

66- وكجزء من عملية استعراض الدول الأعضاء المعمول بها حاليا، يتم تقاسم تنقيحات الميزانية ذات الصلة بالطوارئ التي تتجاوز مبلغ 150 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة، أيهما أقل، من الميزانية الإجمالية، مع الدول الأعضاء التماسا للتعليق عليها قبل موافقة المدير التنفيذي، وعند الاقتضاء، قبل موافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. (انظر الفقرات 82-98 أدناه للاطلاع على اقتراح تعديل عملية استعراض الدول الأعضاء).

[40] الوثيقة WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1، الفقرتان 38 و39.

[41] الوثيقة WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1، الفقرتان 38 و39؛ والوثيقة WFP/EB.2/2017/4-A/Rev.1، الفقرة 85.

67- ويجري حاليا نشر جميع التنقيحات الموافق عليها التي تزيد ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة بمبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي أو أكثر على الموقع الشبكي **للبرنامج**، كما يجري تحديث بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لتشمل أية تنقيحات للخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الموافقة عليها. بالإضافة إلى ذلك، وإضافة إلى ذلك، يتم تقديم تقارير مرتين سنويا إلى المجلس التنفيذي بشأن أية تنقيحات للخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والزيادات المقابلة في الميزانية التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

- **الفقرة (ب)(3) من تذييل اللائحة العامة:** التنقيح النزولي لأي حصيلة استراتيجية فردية لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية.

68- بموجب هذا الحكم، يفوض المدير التنفيذي بالكامل بالموافقة على تخفيضات الميزانيات – باستثناء حذف حصائل استراتيجية، مما يعتبر تغييرا جوهريا وبالتالي يخضع لموافقة المجلس. وتشجع هذه الممارسة المديرين على استعراض وتعديل الميزانيات بشكل متكرر لمواءمتها بشكل أفضل مع التكاليف السائدة.

69- وعلى النحو المبين في الفقرتين 23 و24، ستتلقى الدول الأعضاء رسالة إلكترونية يومية تتضمن ملخصا يبلغها بأية تغييرات أُدخلت على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بما في ذلك أية تنقيحات تتضمن تخفيضا.

- **الفقرة (ب)(4) من تذييل اللائحة العامة:** تنقيح المكونات غير المتعلقة بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية تعقب عملية طوارئ محدودة.

70- بموجب هذا الحكم، يفوَّض المدير التنفيذي بسلطة الموافقة على جميع تنقيحات المكونات غير المتعلقة بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية في أعقاب عملية طوارئ محدودة. ويتماشى ذلك مع سلطة المدير التنفيذي المتعلقة بالموافقة على المكونات غير المتعلقة بالطوارئ في الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية على النحو المنصوص عليه في الفقرة (أ)(1) من التذييل اللائحة العامة.

71- وفي حال حدوث مثل هذه الموافقة، سيتم الإبلاغ عنها في واحد من التقارير التي تقدم مرتين في السنة إلى المجلس والتي توضح بالتفصيل استخدام المدير التنفيذي للسلطة المفوضة له.

72- وتمشيا مع الممارسة الحالية، تنشر جميع التنقيحات الموافق عليها في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة على الموقع الشبكي **للبرنامج**.

- **الفقرة (ب)(5) من تذييل اللائحة العامة:** تنقيح خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من قبل البلد المضيف

73- ووفق المسموح به في سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية[42] والتحديث بشأن خارطة الطريق المتكاملة المقدم إلى دورة المجلس العادية الثانية لعام 2017،[43] وتبعا لسلطة الموافقة المحددة في المادتين 5-1 و5-2 من النظام المالي، يجوز للمدير التنفيذي أن يوافق على خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة ممولة بالكامل من قبل البلد المضيف، إذا اختار البلد المضيف عدم تقديم الخطة للموافقة عليها من قبل المجلس.

74- ولا يمثل هذا الحكم، الذي يعترف بسيادة البلدان المضيفة وامتيازاتها، تغييرا جوهريا عن الإطار القائم على المشروعات، والذي بموجبه يتمتع المدير التنفيذي بالسلطة فيما يتعلق بالأنشطة الثنائية.

[42] الوثيقة WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1، الفقرتان 38 و39.

[43] الوثيقة WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1، الفقرتان 38 و39؛ والوثيقة WFP/EB.2/2017/4-A/Rev.1، الفقرة 85.

75- وعملا بالممارسة الحالية، فإن جميع التنقيحات الموافق عليها لميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة ستُنشر على الموقع الشبكي **للبرنامج**. وعلى النحو المبين في الفقرتين 23 و24، ستتلقى الدول الأعضاء أيضا رسالة إلكترونية يومية تتضمن ملخصا يبلغها بأية تغييرات أدخلت على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وسيتضمن الملخص الموافقة أو التنقيح بالنسبة للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس، وستتاح الفرصة للدول الأعضاء للتعليق عليها.

- **الفقرة (ب)(6) من تذييل اللائحة العامة:** إضافة حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من قبل بلد مضيف لم يطلب من المجلس التنفيذي الموافقة عليها إلى خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية.

76- ووفق المسموح به في سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية والتحديث بشأن خارطة الطريق المتكاملة المقدم إلى دورة المجلس العادية الثانية لعام 2017،[44] وتبعا لسلطة الموافقة المحددة في المادتين 5-1 و5-2 من النظام المالي، يجوز للمدير التنفيذي أن يوافق على تغييرات أساسية في الخطط الاستراتيجية القطرية تنشأ عن إضافة حصيلة استراتيجية جديدة ممولة بالكامل من قبل بلد مضيف.

77- وعملا بالممارسة الحالية، فإن جميع التنقيحات الموافق عليها لميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة ستُنشر على الموقع الشبكي **للبرنامج**. وعلى النحو المبين في الفقرتين 23 و24، ستتلقى الدول الأعضاء أيضا رسالة إلكترونية يومية تتضمن ملخصا يبلغها بأية تغييرات أدخلت على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وسيتضمن الملخص الموافقة أو التنقيح بالنسبة للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس، وستتاح الفرصة للدول الأعضاء للتعليق عليها.

- **الفقرة (ب)(7) من تذييل اللائحة العامة**: التنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات.

78- يحتفظ المجلس التنفيذي بسلطة الموافقة في البداية على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة؛(45) ويشمل ذلك جميع عمليات البرنامج في جميع السياقات، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتقديم الخدمات. وبموجب الفقرة (ب)(7) من تذييل اللائحة العامة، يفوض المدير التنفيذي بسلطة الموافقة على جميع التنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات.

79- ومن المعترف به أن أنشطة تقديم الخدمات – الخدمات المشتركة والمتقاسمة المخطط لها – يخطط لها غالبا استجابة لطلبات ممولة خصيصا. ولاستيعاب طبيعة هذه الأنشطة ومصادر تمويلها المتنوعة، يوصى بأن يتم التعامل مع سلطة الموافقة على تنقيحات الميزانية ذات الصلة بنفس الروح التي عولجت بها سلطة العمليات الخاصة بموجب الإطار القائم على المشروعات: ويُقترح أن يوافق المدير التنفيذي على التنقيحات الناشئة عن التغييرات في أنشطة تقديم الخدمات.

80- وعملا بالممارسة الحالية، فإن جميع التنقيحات الموافق عليها لميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة ستُنشر على الموقع الشبكي **للبرنامج**. ويجري تحديث بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لتشمل تنقيحات للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي وافق عليها المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المبين في الفقرتين 23 و24، ستتلقى الدول الأعضاء رسالة إلكترونية يومية تتضمن ملخصا يبلغها بأية تغييرات

(44) الوثيقة WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1، الفقرتان 38 و39؛ والوثيقة WFP/EB.2/2017/4-A/Rev.1، الفقرة 85.

(45) إلّا عندما تكون الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة ممولة بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي عليها.

أدخلت على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بما في ذلك أية أنشطة تتعلق بتقديم الخدمات.

الاقتراح 2(ب): الإبقاء على التفويضات الأخرى للسلطة الممنوحة للمدير التنفيذي المطبقة خلال الفترة المؤقتة.

اقتراح بتعديل استعراض الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات

الخلفية

81- خلال سلسلة من المشاورات غير الرسمية التي أجريت عام 2017، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء انخفاض الشفافية والرقابة فيما يتعلق بالزيادات في ميزانيات الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات والتي كانت تندرج سابقا في إطار العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وكانت تخضع بالتالي لموافقة المجلس في حال العمليات أو التنقيحات التي تزيد قيمة الأغذية فيها على 20 مليون دولار أمريكي.

82- وفي هذا السياق التزمت الأمانة، في الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2017، بتقاسم تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات مع الدول الأعضاء قبل الموافقة عليها إذا كانت هذه التنقيحات تتجاوز عتبات تفويض السلطة بالنسبة لتنقيحات غير متعلقة بالاستجابة للأزمات – أي تلك الأقل من 150 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة من الميزانية الإجمالية. وتعزز هذه العملية شفافية تلك التنقيحات مع الحفاظ في الوقت ذاته على المرونة والكفاءة في قدرة الاستجابة للطوارئ التي يتمتع بها **البرنامج**. ويُنفذ ذلك بالإضافة إلى نشر تنقيحات الميزانية التي تتجاوز 7.5 مليون دولار أمريكي، والتقرير الذي يصدر مرتين سنويا عن عمليات الطوارئ التي وافق عليها المدير التنفيذي، إما بمفرده، أو بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والذي يقدَّم للعلم في دورات المجلس الرسمية.

83- ومنذ الدورة العادية الثانية لعام 2017، نشرت الأمانة تنقيحات الميزانية التي تتناول العتبة على الموقع الشبكي **للبرنامج** باللغات الأربع التي يستخدمها **البرنامج**، مع إتاحة أربعة أيام للدول الأعضاء كي تبدي تعليقاتها. ويتم بعد ذلك جمع تعليقات الدول الأعضاء ونشرها في ركن الأعضاء في الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي، ويصبح أمام الدول الأعضاء يوم عمل إضافي للرد على تعليقات الدول الأعضاء الأخرى. وبعد فترة التعليقات التي تستغرق خمسة أيام عمل، يتم تغيير التنقيح عند الاقتضاء استجابة للتعليقات، وعرضه للموافقة عليه من جانب المدير التنفيذي، ومن جانب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إذا لزم الأمر. وبعد الموافقة، يتم تقاسم الصيغة النهائية للتنقيح مع أعضاء المجلس في ركن الأعضاء في الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي. وفقا للمادة 3-2(ب) من اللائحة الداخلية، يجوز للدول الأعضاء أن تطلب تقديم التنقيح في دورة المجلس التالية.[46]

84- وللحفاظ على المرونة، وضمان الاستجابة السريعة، وفي الوقت المناسب، والفعالة لحالات الطوارئ، يمكن أن يوافق المدير التنفيذي، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، إذا لزم الأمر، على تنقيحات الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات دون تقاسم التنقيحات مسبقا للتعليق عليها. والأساس المنطقي لمثل هذه الموافقات هو ما تتسم به حالة الطوارئ من حساسية إزاء الوقت وطابع غير منظور بما يتطلب استجابة **البرنامج** على وجه السرعة. على أنه يتم تقاسم التنقيحات بعد الموافقة، ويتم إعطاء الدول الأعضاء خمسة أيام مرة أخرى لإبداء التعليقات. ويمكن إدراج تعليقات، عند الاقتضاء، أثناء التكرار التالي للوثيقة.

85- وحتى 9 سبتمبر/أيلول 2019، كان هناك 52 تنقيحا للميزانية تتعلق بالاستجابة للأزمات [47]، منها 20 تنقيحا تجاوزت عتبات الميزنة المطبقة، وخضعت لعملية الاستعراض من جانب الدول الأعضاء خلال خمسة أيام (انظر الملحق الثالث). وتم تقاسم

[46] تنص الفقرة 2(ب) من المادة الثالثة في اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي على ما يلي: "يعد المدير التنفيذي جدول أعمال مؤقت يقوم على برنامج العمل السنوي. ويشمل هذا الجدول جميع البنود التي تنص عليها اللائحة الداخلية أو التي يقترحها أي عضو من أعضاء المجلس".

[47] نظرا لأن التنقيحات يمكن أن تشمل أكثر من مجال تركيز واحد، فإن من الجدير بالملاحظة أن قيمة التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات تمثل في المقام الأول – ولكن ليس حصرا – مكون الاستجابة للأزمات، باستثناء التنقيحات المتعلقة بتقديم الخدمات حصرا.

ما مجموعه 14 تنقيحا للميزانية مع الدول الأعضـــاء قبل موافقة المدير التنفيذي، أو موافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، إذا لزم الأمر. ونظرا للطابع المســتعجل والشــديد للحالات التي أدت إلى إدخال التنقيحات الســتة المتبقية، فقد تم تقاسمها مع الدول الأعضاء للتعليق بعد موافقة المدير التنفيذي، وموافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عند الاقتضاء. واقتصـر قرار تجاهل فترة التعليقات لخمسـة أيام على الحالات الاسـتثنائية، وذلك أسـاسـا في سـياق الكوارث أو الصـدمات الطبيعية، حيث ساد الاعتقاد بأن هذه الفترة ستخل بقدرة **البرنامج** على تقديم المساعدة المُنقذة للأرواح فورا.

86- ولقد أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لعملية الاستعراض واعتبرتها أداة قيمة لتنفيذ الرقابة والمشاركة الحاسمة، ولا سيما على ضوء المساهمات الكبيرة التي تقدمها للحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات. وتبيَّن من الدروس المستفادة من عملية الاســتعراض أن ما بين دولتين وثلاث دول أعضـــاء في المتوســط قدمت تعليقات على كل تنقيح. وكانت التعليقات مكونة في المقام الأول من طلبات للحصول على مزيد من المعلومات، وتعبيرات عن الدعم.

الاقتراح

87- اسـتنادا إلى تعليقات الدول الأعضـاء في المشـاورتين غير الرسـميتين في 4 سـبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشـرين الأول 2019، تقترح الإدارة أن يُعرض على الدول الأعضـاء، التماسـا لتعليقاتها، كل تنقيح يتصـل بالاسـتجابة للأزمات ويُدخل على خطة اســتراتيجية قطرية أو خطة اســتراتيجية قطرية مؤقتة، إذا كان التنقيح يزيد في الميزانية الإجمالية الحالية بأكثر من 15 في المائة، وذلك قبل موافقة المدير التنفيذي، وقبل موافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، إذا اقتضاها الحال. إضافة لذلك، تقترح الإدارة الإبقاء على فترة الاستعراض الحالية البالغة خمسة أيام والمحددة في الفقرة 84.

88- وحفاظا على المرونة وضمانا للاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب وبسرعة وفعالية، يجوز للمدير التنفيذي، وعند اللزوم للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، الموافقة على تنقيحات تتعلق بالاسـتجابة للأزمات دون تقاسـم التنقيحات مسـبقا للتعليق عليها. وفي هذه الحالات، تقدر الإدارة المرونة اللازمة للتقييم المتحفظ للسـياق التشـغيلي الفريد الذي يرتكز عليه تنقيح معين للميزانية، والحاجة الملحة إلى البدء بالعمليات، ومخاطر وتبعات أي تأخر تشـغيلي، وضـرورة تخصـيص المسـاهمات للأنشطة المزمع القيام بها بموجب التنقيح. ويكفل الحفاظ على هذه المرونة أن بمقدور الإدارة القيام باستعراض مقيس وشمولي لكل تنقيح للميزانية من أجل اتخاذ قرار مسـتنير على أسـاس السـياق التشـغيلي، وخبرتها التشـغيلية، والمشـاورات مع البعثات والجهات الشـريكة المحلية. ووفقاً للعرف الحالي سـيتم تزويد الدول الأعضـاء، مع التنقيح، بمذكرة معلومات مقتضـبة تشـرح السـياق التشـغيلي ووجه الاسـتعجال في الاسـتجابة. وسـيتم تقاسـم مثل التنقيحات مجددا بعد الموافقة، وسـتمنح الدول الأعضـاء خمسة أيام للتعليق. ويمكن أن يتضمن الإصدار التالي للوثيقة – في ذلك الوقت – التعليقات عند الاقتضاء.

89- وتمشـيا مع المادة 3-2(ب) من اللائحة الداخلية، يجوز للدول الأعضـــاء أن تطلب تقديم الاســتعراض للعلم في دورة المجلس القادمة.[48] بالإضافة إلى ذلك، سيستمر تقديم إحاطات تشغيلية بشأن استجابة **البرنامج** للأزمات، وستواصل المكاتب القطرية التشاور مع البعثات المحلية بشأن التنقيحات وستتقاسم معها الوثائق ذات الصلة والتي غالبا ما يتم تجميعها في سياق تقييمات الأوضاع الإنسانية.

90- وتجري هذه العملية بالإضـــافة إلى نشـــر تنقيحات الميزانية التي تزيد على 7.5 مليون دولار أمريكي والتقرير المعتاد الذي يصـدر مرتين في السـنة عن عمليات الطوارئ التي وافق عليها المدير التنفيذي أو وافق عليها المدير التنفيذي بالاشـتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، للعلم خلال دورات المجلس الرســمية. وعلى النحو المبين في الفقرتين 23 و24، ستتلقى الدول الأعضـاء أيضـا رسـالة إلكترونية يومية تتضـمن ملخصـا يبلغها بأية تغييرات أُدخلت على الخطط الاسـتراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بغض النظر عن قيمة تلك التغييرات.

[48] تنص الفقرة 2 (ب) من المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي على ما يلي: "يعد المدير التنفيذي جدولَ أعمالٍ مؤقتا، مع مراعاة خطة العمل السنوية. يشمل جدول الأعمال المؤقت جميع البنود كما هو مطلوب بموجب هذه اللائحة الداخلية أو كما يقترح ... أي عضو من أعضاء المجلس ".

الأساس المنطقي

91- تمثل العتبة الواحدة تبسيطا مقارنة بالعتبتين الحاليتين (أي أقل من 150 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة من آخر ميزانية وافق عليها المجلس للخطة الاستراتيجية القطرية أو للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة) والمطبقتين لتحديد أية تنقيحات للميزانية يتعين تقديمها إلى ادول الأعضاء لاستعراضها. ويستجيب ذلك للتعليقات الواردة من الميدان والتي تقول بأن العتبات المستخدمة لتحديد ما إذا كان يتعين تقاسم تنقيحات الميزانية أو لا للتعليق عليها تعتبر معقدة ومرهقة بشكل لا مبرر له وينبغي تبسيطها.

92- وخلال سلسلة من المشاورات غير الرسمية سبقت الدورة العادية الثانية لعام 2019، ناقشت الإدارة استخدام عتبة وحيدة تحدد قيمتها بالدولار أو عتبة تقوم على التناسب، لعرض التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات. واستنادا إلى تعليقات الدول الأعضاء، تقترح الإدارة عتبة واحدة قائمة على التناسب. ويحافظ هذا الاقتراح على رقابة المجلس التنفيذي على التنقيحات الكبيرة في الميزانية وعلى عنصر التناسب، تسليما بالتباينات في الحجم التشغيلي للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

93- وقد نظرت الأمانة أيضا في نسب مختلفة للعتبات شملت 25 في المائة و22 في المائة و20 في المائة و18 في المائة و15 في المائة. وتضمن عتبة الـ25 في المائة البروز الكافي للتنقيحات الكبيرة ذات الصلة بالاستجابة للأزمات. وحتى 9 سبتمبر/أيلول، كان هناك 52 تنقيحا في الميزانيات،[49] منها 20 تنقيحا تتجاوز عتبتي الميزانية المعمول بهما حاليا (أي أقل من 150 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة من الميزانية الأخيرة للخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي وافق عليها المجلي التنفيذي)، وهي تنقيحات خضعت لعملية استعراض الدول الأعضاء لها خلال خمسة أيام.[(50)]

- لو كانت عتبة الـ25 في المائة قد طبقت على التنقيحات، فإن الدول الأعضاء كان عليها أن تستعرض 19 تنقيحا للميزانية.[(51)]
- من شأن عتبة بنسبة 22 في المائة أن تؤدي إلى قيام الدول الأعضاء باستعراض 20 تنقيحا يتصل بالاستجابة للأزمات؛
- من شأن عتبة بنسبة 20 في المائة أن تؤدي إلى قيام الدول الأعضاء باستعراض 21 تنقيحا يتصل بالاستجابة للأزمات؛
- من شأن عتبة بنسبة 18 في المائة أن تؤدي إلى قيام الدول الأعضاء باستعراض 22 تنقيحا يتصل بالاستجابة للأزمات؛
- ومن شأن عتبة بنسبة 15 في المائة أن تؤدي إلى قيام الدول الأعضاء باستعراض 26 تنقيحا يتصل بالاستجابة للأزمات.

94- ولتحقيق التوازن بين الرقابة التي يمارسها المجلس التنفيذي وحجم عمله، توصي الإدارة بالأخذ بعتبة واحدة قائمة على التناسب، بنسبة 18 في المائة، مما يضمن البروز الكافي للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات. كما ستكون هذه العتبة متوائمة مع عتبة التنقيحات غير المتعلقة بالأزمات، مما يمثل بالتالي تبسيطا بالنسبة للمكاتب القطرية.

95- وسيواصل المدير التنفيذي ممارسة أقصى درجات التقدير والحكم المحافظ عند إجراء تقييم كلي للسياق التشغيلي لكل تنقيح لميزانية الاستجابة للأزمات، على النحو المبين في الفقرة 89، لتحديد ما إذا كان ينبغي تقاسمها مع الدول الأعضاء التماسا لتعليقاتها قبل أو بعد موافقة المدير التنفيذي، وموافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إذا اقتضاها الحال. وسيمكّن ذلك من إقامة التوازن بين الرقابة التي يمارسها المجلس وحاجة المنظمة للعمل بسرعة وفعالية استجابة لحالات الطوارئ. وستظل

[49] بما أن التنقيحات يمكن أن تشمل أكثر من مجال من مجالات التركيز تجدر ملاحظة أن قيمة التنقيحات المرتبطة بالاستجابة للأزمات ترجع أساسا، وليس حصرا، إلى الاستجابة لهذه الأزمات، مع استثناء التنقيحات المتعلقة حصراً بتوفير الخدمات.

[(50)] تجدر الإشارة إلى أن الفقرة 30 من وثيقة خارطة الطريق المتكاملة المؤرخة 19 سبتمبر/أيلول ذكرت أن هناك 51 تنقيحا وليس 52 تنقيحا في الميزانية تتعلق بحصائل استراتيجية متعلقة بالاستجابة للأزمات.

[(51)] ما كان لتنقيح الميزانية المتعلق بالاستجابة للأزمات في الصومال أن يخضع لعملية الاستعراض لأن نسبة التنقيحات بلغت 22 في المائة من إجمالي ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية.

الفرصة متاحة للدول الأعضاء لكي تعلق على تنقيحات الميزانية الموافق عليها بعد إدخال التنقيح وأن تطلب تقديم التنقيح في دورة المجلس التالية، على النحو المشار إليه في الفقرة 90.

96- وبالإضافة إلى ذلك، وللتخفيف من أية تأخيرات تشغيلية، ستسعى الإدارة إلى تبسيط نموذج تنقيح الميزانية وتوحيد العمليات الداخلية.

97- ورهنا بتعليقات الدول الأعضاء، ستدخل العملية المعدلة حيز النفاذ في عام 2020.

الاقتراح 3

1) تعديل عملية استعراض الدول الأعضاء من خلال تقاسم كل تنقيح يتعلق بالاستجابة للأزمات لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة يزيد قيمة ميزانيتها الإجمالية بأكثر من 15 في المائة؛

2) الإبقاء على فترة الاستعراض البالغة مدتها خمسة أيام؛

3) الإبقاء على قدرة المدير التنفيذي، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إذا اقتضى الحال، على الموافقة على التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات دون عرض تقاسم التنقيحات التماسا للتعليقات مسبقا لضمان الاستجابة في الوقت المناسب.

اقتراح بتحسين بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية

98- تمثل الشفافية حجر الزاوية لإطار خارطة الطريق المتكاملة، ويلتزم **البرنامج** بالتقيّد بمبادئ الحوكمة الرشيدة عن طريق مواصلة توفير الشفافية المحسَّنة لضمان المشاركة المفتوحة والشاملة مع المجلس. وتماشيا مع الاقتراحات 1 و2 و3، تعترف الإدارة بأنه من الضروري تحقيق التوازن بين المعلومات المقدمة إلى المجلس من أجل المشاركة الاستراتيجية، والمعلومات الأكثر تفصيلا لتسهيل عملية صنع القرار، والمتاحة من خلال منصات **البرنامج** عبر الإنترنت.

99- ولزيادة الشفافية التشغيلية في إطار خارطة الطريق المتكاملة، أنشأ **البرنامج** بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لتزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن الميزنة، والمسائل المالية، والأداء. وتماشيا مع التعليقات الواردة من الدول الأعضاء منذ إطلاق البوابة في يوليو/تموز 2018، يقوم **البرنامج** بتنفيذ إجراءات لإدراج البيانات بشكل أفضل، وتحسين عرض البيانات المفصلة لضمان ترابطها، وملاءمتها، وجدواها بالنسبة لأغراض صنع القرار والرقابة. وتتواءم هذه التحسينات مع التوصيتين 7 و8 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن ميزانيات الحوافظ القطرية[52] "التحسين فائدة بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية بالنسبة للمستخدمين"، و"ترشيد التعايش بين بوابات المعلومات المختلفة". واستجابة للتوصيتين، وافقت الإدارة على مواصلة تحسين فائدة بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية، وإدراج الموقع الشبكي لخطة الإدارة في البوابة خلال عام 2019.[53]

100- وتشمل الإجراءات توفير خطط التنفيذ الأصلية لجميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الموافق عليها؛ وتحديث بيانات النفقات بصورة أكثر انتظاما، بما في ذلك المخصصات من ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ والنسب المئوية لتكاليف الدعم غير المباشرة والمباشرة؛ ومعلومات عن المتطلبات المتعلقة بالخطة القائمة على الاحتياجات، وخطط التنفيذ، وعن حالة الموارد.

101- ولا تزال الأمانة ملتزمة بالمشاركة على المستوى الثنائي، ومن خلال المشاورات غير الرسمية، مع الدول الأعضاء، والشركاء المانحين لضمان أن توفِّر بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية المعلومات التي تحتاجها – بصورة يسهل استيعابها – لدعم صنع القرار والوضوح.

(52) WFP/EB.A/2019/6-E/1.

(53) WFP/EB.A/2019/6-E/1/Add.1.

الاقتراح 4: تقديم معلومات أكثر تفصيلا عبر بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لتحسين جدواها بالنسبة للمستخدمين، تماشيا مع التوصيتين 7 و8 في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن ميزانيات الحوافظ القطرية.

اقتراح بتعديل اللائحة العامة لتيسير تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان

102- في الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2018،[54] وفي المذكرة التمهيدية للخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان للمحيط الهادئ،[55] أوضحت الإدارة نهجها تجاه مناطق من قبيل المحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي، حيث يعمل **البرنامج** بشأن مواضيع – مثل التأهب للكوارث – لها صلة بعدد من الدول الصغيرة ذات الحالات المتشابهة، والتي لا توجد لها خطط استراتيجية قطرية أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية تخصها. وفي هذه الحالات، فإن وضع خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان من شأنه أن يغطي عددا من البلدان، ولن يتداخل مع أيٍ من الخطط القائمة، مثل الخطة الاستراتيجية القطرية، أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، أو عملية الطوارئ المحدودة، أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية بعد عملية طوارئ محدودة. وفي هذه الحالات، فإن المجلس سيوافق على الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان المعنية، التي قد تكون مؤقتة أو انتقالية، بوصفها خطة واحدة تغطي جميع البلدان التي يعتزم **البرنامج** تنفيذ استجابة فيها. وتجدر الإشارة إلى أن الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان تتبع هيكل البرامج والميزانية لإطار الخطط الاستراتيجية القطرية. ولن تتداخل الخطط مع أية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو عملية طوارئ محدودة قائمة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية تعقب عملية طوارئ محدودة.

103- وبالنسبة للسلطة البرامجية، ينبغي استخلاص كل خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان، كلما أمكن، من إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وينبغي أن يساعد ذلك على ضمان الملكية الوطنية، والاتساق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع خطط الشركاء الآخرين، تماشيا مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجاري حاليا.

104- ونظرا لأن المساءلة بالنسبة للرصد، والإبلاغ، والتقدم نحو غايات أهداف التنمية المستدامة تظل ضمن مسؤولية الحكومات الوطنية على المستوى القطري، فسوف تطبق حصيلة استراتيجية جماعية مشتركة بالنسبة للخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان على كل سياق قطري، مع إمكانية تطبيق حصائل استراتيجية معينة على مجموعة فرعية من البلدان المعنية فقط.

105- وسيتم تعيين نشاط واحد أو أكثر لتحقيق نواتج محددة، وسيتم ربطها بحصيلة أو حصائل استراتيجية؛ ويمكن تعيين أنشطة باعتبارها أنشطة مشتركة للتنفيذ في جميع البلدان التي تشملها الخطة، حيثما ترتبط هذه الأنشطة بنفس الحصيلة الاستراتيجية. ولضمان المرونة، يمكن أن يعمل مكتب قطري واحد في المنطقة أو المكتب الإقليمي كمنسق لإدارة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان. وستتم إدارة الأموال من خلال ميزانية حافظة متعددة البلدان.

106- وبينما سيكون للخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان التي وافق عليها المجلس بشكل عام تركيز برامجي مشترك بين البلدان التي تشملها الخطة، فإن الاستجابات لحالات الطوارئ سوف تتم من خلال الآليات القائمة إذا ومتى دعت الحاجة، مثلا، بإضافة حصائل استراتيجية، ونواتج، وأنشطة تتعلق بالاستجابة للأزمات عن طريق تنقيح الخطة الأصلية المتعددة البلدان.

107- وقد وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان للمحيط الهادئ[56] في دورته السنوية لعام 2019، وسوف تقدَّم الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة البحر الكاريبي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2019. وتتضمن الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان للمحيط الهادئ استثناءات مؤقتة ضرورية من اللائحة العامة والنظام المالي **للبرنامج**، واستثناءات خاصة بتفويض السلطة للمدير التنفيذي من أجل تطبيق تلك القواعد واللوائح بطريقة

[54] WFP/EB.2/2018/5-A/1، الفقرات 48-52.

[55] WFP/EB.A/2019/8-B/3.

[56] WFP/EB.A/2019/8-B/3.

متشابهة، بحيث يفهم تعبير "الخطة الاستراتيجية القطرية" على أنه يعني "الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان" وأن تشير كلمة "القطرية" إلى البلدان المتعددة التي تشملها الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

108- ويعرض الملحق الخامس التغييرات المقترح إدخالها على اللائحة العامة لتيسير إدخال الخطط الاستراتيجية المتعددة البلدان. ومع مراعاة التعليقات التي أبداها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2019، ستقدم الإدارة أي تعديلات ضرورية للائحة العامة والنظام المالي إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2020، إلى جانب التفويضات الدائمة للسلطة.

الاقتراح 5: تعديل المادتين الثانية-2 والعاشرة-2 من اللائحة العامة لتمكين تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

موجز الاقتراحات

109- استنادا إلى تعليقات الدول الأعضاء بعد المشاورة غير الرسمية في 4 سبتمبر/أيلول 2019، وضعت الأمانة المقترحات التالية المتعلقة بالتفويضات الدائمة للسلطة وغيرها من ترتيبات الحوكمة:

الاقتراح 1: تبسيط العملية التشاورية ذات الخطوتين مع ضمان المشاركة الاستراتيجية للمجلس.

الاقتراح 2(أ):

1) سيوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة، وعلى أية تنقيحات تضيف أو تحذف حصائل استراتيجية من خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة.[57]
2) سيوافق المجلس التنفيذي على كل تنقيح غير متعلق بالأزمات لأية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، إذا كان التنقيح يزيد الميزانية الإجمالية الحالية بأكثر من 15 في المائة.[58]
3) بالنسبة لهذه التنقيحات، سيستخدم المجلس عملية استعراض للدول الأعضاء مدتها عشرة أيام وآلية الموافقة عن طريق المراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي.

الاقتراح 2(ب): الإبقاء على التفويضات الأخرى للسلطة الممنوحة للمدير التنفيذي المطبقة خلال الفترة المؤقتة.

الاقتراح 3:

1) تعديل عملية استعراض الدول الأعضاء من خلال تقاسم كل تنقيح يتعلق بالاستجابة للأزمات لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة يزيد قيمة ميزانيتها الإجمالية بأكثر من 15 في المائة؛
2) الإبقاء على فترة الاستعراض البالغة مدتها خمسة أيام؛
3) الإبقاء على قدرة المدير التنفيذي، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إذا اقتضى الحال، على الموافقة على التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات دون عرض تقاسم التنقيحات التماسا للتعليقات مسبقا لضمان الاستجابة في الوقت المناسب.

الاقتراح 4: تقديم معلومات أكثر تفصيلا عبر بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لتحسين جدواها بالنسبة للمستخدمين، تماشيا مع التوصيتين 7 و8 في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن ميزانيات الحوافظ القطرية.

الاقتراح 5: تعديل المادتين الثانية-2 والعاشرة-2 من اللائحة العامة لتمكين تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

---

[57] ما عدا عندما يتم تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الحصيلة الاستراتيجية محل النقاش بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، أو عندما تتعلق الحصيلة الاستراتيجية بأنشطة الطوارئ أو أنشطة تقديم الخدمات.

[58] لن تُدرج الزيادات المتعلقة بالطوارئ وبأنشطة تقديم الخدمات وبالحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من جانب البلدان المضيفة التي وافق عليها المدير التنفيذي في احتساب العتبة؛ إضافة لذلك لن يجري تعويض التنقيحات المتعلقة بالزيادة عن طريق التنقيحات المتعلقة بالتخفيض.

110- ولن تؤثر هذه الاقتراحات، في حالة اعتمادها، على زيادة موافقة المجلس على البرامج، وستكفل **للبرنامج** المرونة المطلوبة من أجل كفاءة وفعالية الاستجابة التشغيلية، والمرونة اللازمة للتواؤم مع متطلبات إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وقدرته على تخفيض العبء الإداري الواقع على عاتق المكاتب القطرية.

111- وستقدم التفويضات الدائمة المقترحة للسلطة والتعديلات المقترح إدخالها على اللائحة العامة **للبرنامج** لتعبّر عن الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان – مع مراعاة وجهات نظر المجلس – إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2020 للموافقة عليها. وإذا تمت الموافقة على الاقتراحات، فسيتم تنقيح اللائحة العامة وتذييلها، على أن تدخل حيز النفاذ في 1 مارس/آذار 2020.

الملحق الأول

1- **الخطط الاستراتيجية القطرية:** تشمل الخطط الاستراتيجية القطرية المجموعة الكاملة من أنشطة **البرنامج** الإنسانية والإنمائية في بلد ما. ويتم إعدادها بعد تحليلات التنمية المستدامة[1] التي تقودها البلدان، ويمكن أن تستنير أيضا بالتقييمات والتقديرات – بما في ذلك تقييمات الاحتياجات المشتركة – ودراسات الجدوى. ويجوز أن يوافق المجلس التنفيذي على الخطة الاستراتيجية القطرية الممولة بالكامل من جانب البلد المضيف لها، إلّا إذا اختار البلد المضيف أن يوافق المدير التنفيذي على الخطة؛ ويوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية الأخرى.

2- **الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة:** تشمل الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة المجموعة الكاملة من أنشطة **البرنامج** الإنسانية والإنمائية في بلد ما، ولكن يتم إعدادها قبل الانتهاء من تحليل للتنمية المستدامة يقوده بلد ما لتستنير به خطة استراتيجية قطرية. وتستند الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلى الاستراتيجيات والدراسات والتقديرات القائمة **للبرنامج** – بما في ذلك تقديرات الاحتياجات المشتركة – والتحليل والبيانات. وعلى غرار الخطط الاستراتيجية القطرية، فإن الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من جانب بلد مضيف يجوز أن يوافق عليها المجلس التنفيذي، إلّا إذا اختار البلد المضيف أن يوافق المدير التنفيذي على خطته؛ ويوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الأخرى.

3- **الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان:** تغطي الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان عددا من البلدان، ولن تتداخل مع أي خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو عملية طوارئ محدودة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية. وتستخدم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان في مناطق يعمل فيها **البرنامج** بالنسبة لمواضيع ذات صلة بعدد من الدول الصغيرة التي لها حالة مشابهة. وسوف تستمد أي خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان، قدر الإمكان، من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لكل بلد تشمله هذه الخطة. ويوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

4- **عمليات الطوارئ المحدودة:** تشمل عملية الطوارئ المحدودة الإغاثة الطارئة في بلد ما أو في بلدان لا يعمل فيها **البرنامج** في إطار خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. ويمكن أن تشمل عملية الطوارئ المحدودة تقديم الخدمات أو دعم تعزيز القدرات على النحو المطلوب. ويتم تخطيط عمليات الطوارئ المحدودة لفترة أولية تصل إلى ستة أشهر، ويوافق عليها المدير التنفيذي، وإذا لزم الأمر، يوافق عليها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وبعد فترة الأشهر الستة الأولى، يتم تخطيط العمليات وتنفيذها في إطار خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية على النحو الموصوف في الفقرة التالية.

5- **الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية:** يمكن تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية في الفترة التي تفصل بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبداية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. ويمكن الموافقة على خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية بعد عملية طوارئ محدودة من جانب المدير التنفيذي، أو بموافقة مشتركة، إذا كانت مطلوبة، من جانب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

[1] يتكون تحليل التنمية المستدامة الذي يقوده بلد ما عادة من استعراض للقضاء على الجوع، أو تحليل قطري يستنير به وضع إطار من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الملحق الثاني

النتائج المحدثة المستمدة من استعراض تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة

1- عرضت الأمانة، خلال المشاورتين غير الرسميتين المنعقدتين في 10 يوليو/تموز و4 سبتمبر/أيلول 2019، الاستنتاجات المستمدة من استعراض تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة. ويرد وصف للتحليل والاستنتاجات الرئيسية في الفقرات 3-17 أدناه.

2- وأثناء المشاورة غير الرسمية بتاريخ 4 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وبعد المناقشة مع الدول الأعضاء، قدمت الأمانة لمحة عامة عن تفويضات السلطة المطبقة خلال الفترة المؤقتة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019 بموجب الفقرة 6 من قرار المجلس 2017/EB.2/2، وهي تفويضات يوصى بالإبقاء عليها بموجب الاقتراح 2(ب). وتهدف الفقرات 18-20 أدناه إلى استكمال الفقرات 60-81 من الوثيقة الأساسية.

النتيجة 1: تحليل الموافقات – قيمة البرامج والتنقيحات الجديدة

3- عند إجراء الاستعراض قامت الأمانة أولا بتحليل قيمة كل البرامج الأولية وتنقيحات البرامج القائمة الموافق عليها. ويظهر الشكل ألف-ثانيا-1 القيمة السنوية للبرامج والتنقيحات الأولية الموافق عليها، والقيمة الفعلية للبرامج والتنقيحات الموافق عليها بين عامي 2011 و2018، وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019، والقيمة المتوقعة للبرامج والتنقيحات الموافق عليها في النصف الثاني من عام 2019 حتى عام 2024. ويتم تقسيم المبلغ الإجمالي المعتمد كل عام حسب سلطة الموافقة: المجلس التنفيذي، والمدير التنفيذي، وبصورة مشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. كما حللت الأمانة نسبة القيمة الموافق عليها لتفسير الحجم المتزايد لبرنامج عمل **البرنامج** بين عامي 2011 و2019.

الشكل ألف-ثانيا-1: قيمة البرامج والتنقيحات الأوَّلية الموافق عليها

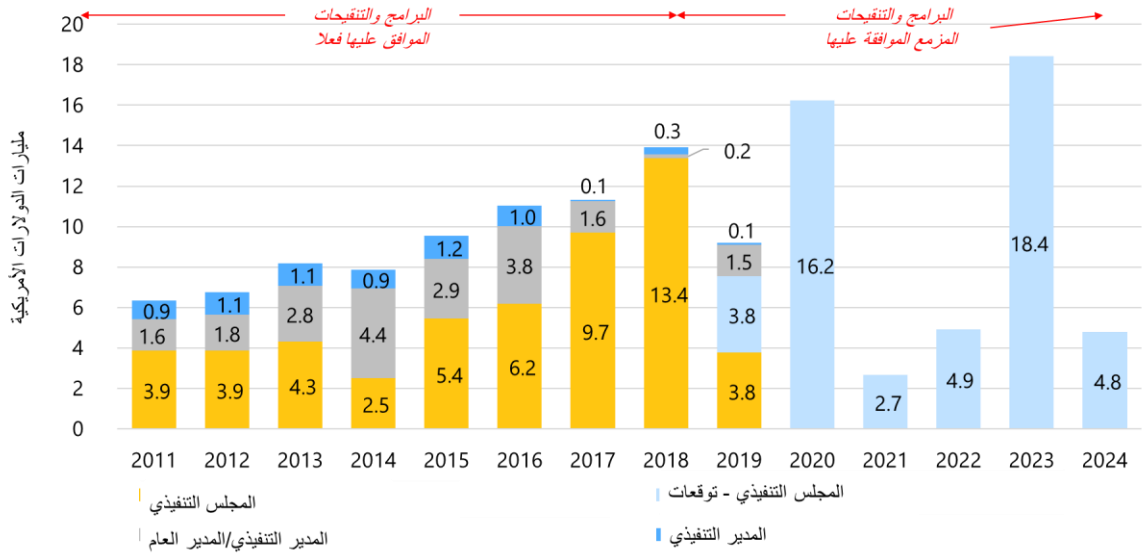

* ملاحظة: يشمل عام 2017 موافقات لبرامج وتنقيحات أولية في إطار النظام القائم على المشروعات وإطار خارطة الطريق المتكاملة باستثناء الموافقات على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وموافقات على مشروعات تتعلق بالانتقال. ويستبعد عام 2018 جميع الموافقات في إطار النظام القائم على المشروعات، والموافقات على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية وجميع تمديدات الخطط الانتقالية نظرا لأنها مرتبطة بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويشمل عام 2019 الموافقات الفعلية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2019، وموافقات المجلس المزمعة في الفترة من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول 2019.

4- وفي إطار النظام القائم على المشروعات، وافق المجلس التنفيذي بين عامي 2011 و2016 على برامج سنوية تبلغ قيمتها في المتوسط 4.4 مليار دولار أمريكي.[1] وهذا يمثل 53 في المائة من إجمالي القيمة السنوية المتوسطة الموافق عليها والبالغة 8.3 مليار دولار أمريكي.

5- وفي عام 2017، وافق المجلس على برامج وتنقيحات بقيمة 9.7 مليار دولار أمريكي، أي 86 في المائة من جميع البرامج والتنقيحات الموافق عليها (بقيمة 11.3 مليار دولار أمريكي). وفي عام 2018، وافق المجلس على برامج وتنقيحات قيمتها 13.4 مليار دولار أمريكي، أو 96 في المائة من جميع البرامج والتنقيحات الموافق عليها (بقيمة 13.9 مليار دولار أمريكي).[2] وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019، وافق المجلس على ما قيمته 3.8 مليار دولار أمريكي. وبعد حساب الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي ستوافق عليها الدورة العادية الثانية لعام 2019، من المتوقع أن يوافق المجلس على برامج وتنقيحات تبلغ قيمتها الإجمالية 7.6 مليار دولار أمريكي، أو 83 في المائة من مجموع البرامج والتنقيحات المتوقع أن تتم الموافقة عليها في عام 2019.

6- وكما يتبيَّن من الشكل ألف-ثانيا-1، وبالنظر إلى فترة 2020-2024 القادمة، من المتوقع أن يوافق المجلس على خطط استراتيجية قطرية أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة بقيمة سنوية تبلغ في المتوسط نحو 9 مليارات دولار أمريكي – أي أكثر من ضعف قيمة البرامج التي يوافق عليها المجلس سنويا في إطار النظام القائم على المشروعات. وهذه التوقعات لا تشمل التنقيحات، نظرا لأنه لا يمكن التكهن بها بأي قدر من الدقة.

7- وبالنظر إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تشمل الحافظة الكاملة للأنشطة الإنسانية والإنمائية **للبرنامج** في بلد ما فقد تقرر أن الانتقال إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة قد أدى إلى زيادة كبيرة في قيمة البرامج والتنقيحات التي وافق عليها المجلس، وذلك من 4.4 مليار دولار أمريكي (53 في المائة من قيمة البرامج والتنقيحات التي وافق عليها المجلس) بين عامي 2011 و2016 إلى 13.4 مليار دولار في عام 2018 (96 في المائة من قيمة جميع البرامج والتنقيحات الموافق عليها)، وما يقدَّر بمبلغ 7.6 مليار دولار في عام 2019 (83 في المائة من قيمة جميع الموافقات المتوقعة).

النتيجة 1

في إطار خارطة الطريق المتكاملة، طرأت زيادة كبيرة في دور المجلس التنفيذي في الموافقة على برامج **البرنامج** (الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة) من حيث القيمة المطلقة – من 4.4 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2016، إلى 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018 ، إلى 7.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019 – وكنسبة من البرامج والتنقيحات الموافق عليها كل عام، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات – من 53 في المائة في المتوسط سنويا بين عامي 2011 و2016 إلى 96 في المائة في عام 2018 و83 في المائة في عام 2019. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في موافقة المجلس على البرامج في السنوات المقبلة، استنادا إلى توقعات متحفظة.

النتيجة 2: تحليل الموافقات: قيمة البرامج والتنقيحات الأولية التي وافق عليها المجلس

8- قامت الأمانة بعد ذلك بتحليل القيمة السنوية للبرامج والتنقيحات فقط التي وافق عليها المجلس. ويعرض الشكل ألف-ثانيا-2 القيمة السنوية للبرامج والتنقيحات الأولية التي وافق عليها المجل للفترة 2011-2018 والأشهر الستة الأولى من عام 2019 والقيمة المتوقعة للبرامج والتنقيحات الموافق عليها للنصف الثاني من الفترة 2019-2024. وتقرر أن الزيادة الكبيرة في دور المجلس الخاص بالموافقة مستمدة بصورة حصرية تقريبا من موافقته الأولية على خطط استراتيجية قطرية وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة، تتضمن كل واحدة منهما الحافظة الكاملة لبلد ما، بما في ذلك الاستجابة للأزمات.

[1] في إطار النظام القائم على المشروعات، وافق المجلس على عمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش، وتنقيحات لميزانيات تجاوزت 20 مليون دولار أمريكي في قيمة الأغذية، وبرامج قطرية وتنقيحات تكلفت أكثر من 3 ملايين دولار أمريكي في قيمة الأغذية. ولم يوافق المجلس على عمليات طوارئ، أو عمليات خاصة، أو صناديق استئمانية على المستوى القطري.

[2] تضمنت موافقات المجلس في عامي 2017 و2018، 48 خطة استراتيجية قطرية وخطة استراتيجية قطرية مؤقتة جديدة، وتنقيحا لخطة استراتيجية قطرية واحدة، وتنقيحا لخطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية واحدة، وخمسة تنقيحات لمشروعات.

الشكل ألف-ثانيا-2: قيمة البرامج والتنقيحات الأولية التي وافق عليها المجلس

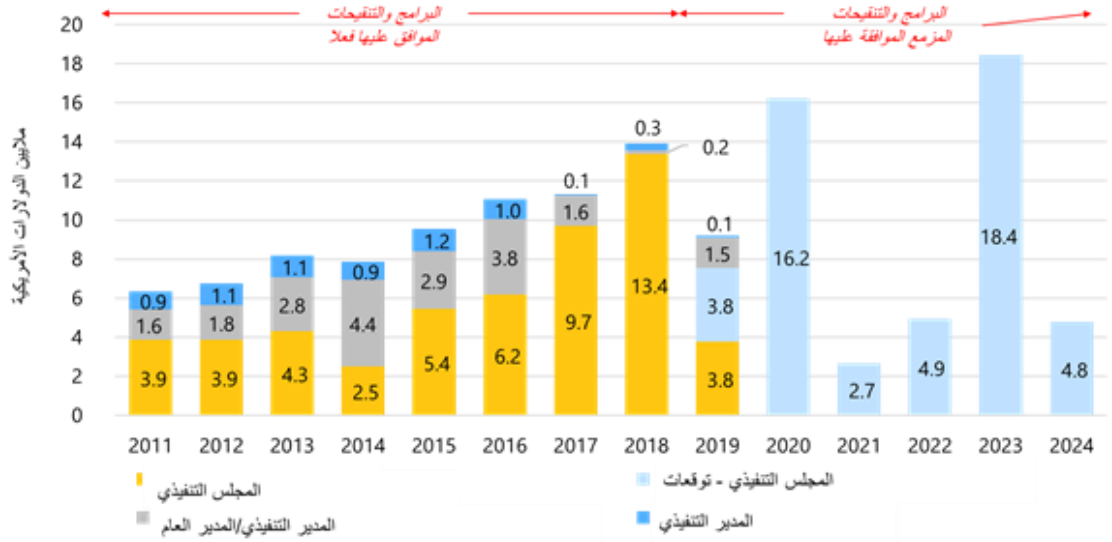

* ملاحظة: يشمل عام 2017 موافقات لبرامج وتنقيحات أولية في إطار النظام القائم على المشروعات وإطار خارطة الطريق المتكاملة باستثناء الموافقات على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وموافقات على مشروعات تتعلق بالانتقال. ويستبعد عام 2018 جميع الموافقات في إطار النظام القائم على المشروعات، والموافقات على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية وجميع تمديدات الخطط الانتقالية نظرا لأنها مرتبطة بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويشمل عام 2019 الموافقات الفعلية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران، وموافقات المجلس المزمعة في الفترة من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول.

9- وخلصت النتيجة 1 إلى أن القيمة السنوية التي وافق عليها المجلس بلغت في المتوسط 4.4 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2016، و13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وأنه من المتوقع حاليا أن تبلغ 7.6 مليار دولار أمريكي بالنسبة لعام 2019.[3]

10- ويوضح الشكل ألف-ثانيا-2 أن قيمة البرامج الأولية – وليست التنقيحات – تعد السبب الرئيسي للزيادة الكبيرة في قيمة البرامج والتنقيحات التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وإذا استبعدت قيمة تنقيحات الميزانية الموافق عليها، فإن القيمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي تنخفض بدرجة طفيفة فقط، إلى 3.6 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2016، وإلى 13.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وبالتالي فإن الزيادة في دور المجلس الخاص بالموافقة تطرأ بمعزل عن تنقيحات الميزانية، مع ارتفاع قيمة البرامج الأولية الموافق عليها بدرجة كبيرة عند الانتقال إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في السنوات المقبلة.

النتيجة 2

في إطار خارطة الطريق المتكاملة، طرأت الزيادة الكبيرة في دور المجلس التنفيذي الخاص بالموافقة على البرامج التابعة **للبرنامج** (خطط استراتيجية قطرية وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة)، بمعزل عن التنقيحات. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في موافقات المجلس على البرامج في السنوات المقبلة، بناء على توقعات متحفظة.

النتيجة 3: تحليل الموافقات: قيمة وعدد البرامج والتنقيحات الأولية الموافق عليها

11- قامت الأمانة أيضا بتحليل البيانات لتحديد ما إذا كانت قد تحققت أي مكاسب في الكفاءة عند الانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة، وتبيَّن أن *القيمة الدولارية* للبرامج والتنقيحات الموافق عليها زادت بدرجة كبيرة في إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018، وأن متوسط عدد الموافقات انخفض مقارنة بالمتوسط بين عامي 2011 و2016 في إطار النظام القائم على المشروعات، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة في الكفاءة.

12- ويوضح الشكل ألف-ثانيا-3 القيمة الإجمالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)، والعدد الإجمالي للبرامج والتنقيحات الأولية التي وافق عليها المجلس والمدير التنفيذي، والتي وافق عليها المدير التنفيذي بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

[3] يستبعد هذا التحليل أربعة تمديدات زمنية لخطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية وافق عليها المجلس لأنها ارتبطت بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة.

وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019، كانت هناك 57 موافقة (بقيمة 5.4 مليار دولار أمريكي). ومن المتوقع أن يتم تقديم 12 من الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام 2019، ليصل العدد الإجمالي للموافقات إلى 69 موافقة (بقيمة 9.2 مليار دولار أمريكي). ولا تشمل التوقعات التنقيحات نظرا لأنه لا يمكن توقعها بأي قدر من الدقة.

الشكل ألف-ثانيا-3: قيمة وعدد البرامج والتنقيحات الأولية الموافق عليها

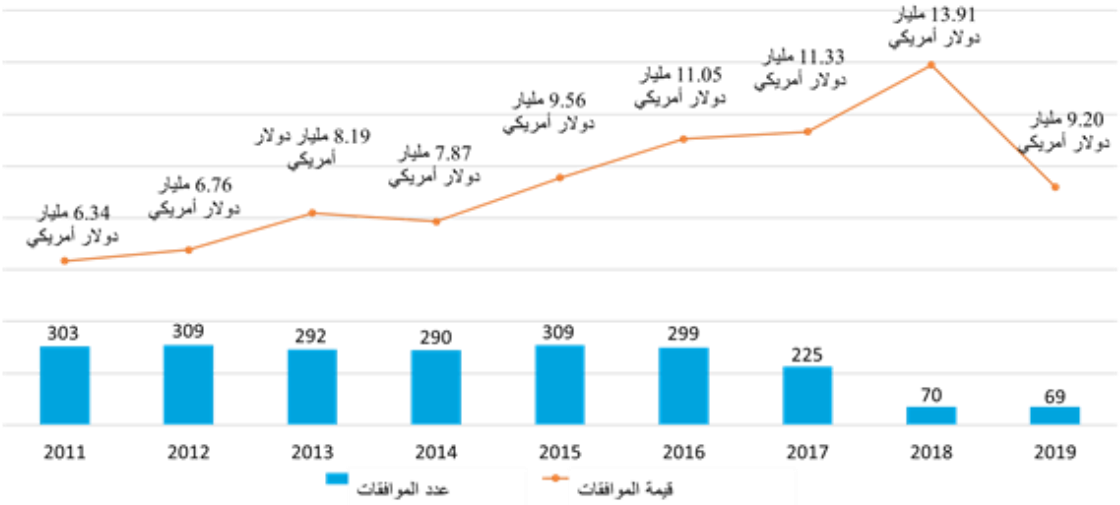

* ملاحظة: يشمل عام 2017 موافقات على برامج وتنقيحات أولية في إطار النظام القائم على المشروعات وإطار خارطة الطريق المتكاملة على حد سواء، ويستبعد الموافقات على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، وموافقات على مشروعات تتعلق بالانتقال. ويستبعد عام 2018 جميع الموافقات في إطار النظام القائم على المشروعات، والموافقة على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، وجميع التمديدات الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والانتقالية بسبب ارتباطها بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويشمل عام 2019 الموافقات الفعلية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران، وموافقات المجلس المتوقعة بالنسبة للفترة من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول.

13- وبين عامي 2011 و2016، بلغ متوسط قيمة البرامج، والمشروعات، والتنقيحات الموافق عليها سنويا 8.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ متوسط عدد الموافقات 300 موافقة. وفي إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018، زادت القيمة السنوية للبرامج والتنقيحات الأولية الموافق عليها إلى 13.9 مليار دولار أمريكي، بينما انخفض عدد الموافقات إلى 70 موافقة.[4] وكما يتضح من الشكل ألف-ثانيا-3، تؤكد البيانات الإضافية المستمدة من عام 2019 (التنقيحات الفعلية والتنقيحات المتوقعة) أن القيمة الدولارية للبرامج ظلت مرتفعة، بينما انخفض عدد الموافقات بدرجة كبيرة في إطار خارطة الطريق المتكاملة، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات.

النتيجة 3

في إطار خارطة الطريق المتكاملة، زادت القيمة الدولارية الإجمالية للبرامج والتنقيحات الموافق عليها، بينما انخفض عدد الموافقات، مما أدى إلى مكاسب في الكفاءة. .

النتيجة 4: تحليل الموافقات – عدد التنقيحات

14- في المكون الرابع من الاستعراض، قامت الأمانة بتحليل عدد التنقيحات الموافق عليها لتحديد ما إذا كان قد تحققت أي مكاسب في الكفاءة. وسيكون من بين مؤشرات زيادة الكفاءة وجود عدد أقل من التنقيحات، نظرا لأن العدد الأقل سوف يعني تخصيص وقت أقل وموارد أقل لمعالجة التنقيحات.

15- وكان من المتوقع أن يؤدي العمل بإطار الحافظة على نطاق البلدان إلى زيادة الكفاءة في عمليات التنقيح. ذلك لأنه بدلا من إدارة ثلاثة أو أربعة مشروعات مختلفة لها فترات مختلفة، قد يتطلب كل واحد منها تنقيحا، فإن إطار الخطط الاستراتيجية القطرية يوحّد العمل في تنقيح واحد. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أوضح تحديث خارطة الطريق المتكاملة الذي عرض على الدورة العادية الثانية

[4] تغطي الموافقات السبعين 24 برنامجا أوليا و46 تنقيحا.

للمجلس في عام 2017،[5] فإن المرونة المحسنة لهيكل ميزانية الحوافظ القطرية، واستخدام خطط تنفيذ قائمة على الموارد من المتوقع أن يحسّن التخطيط التشغيلي على المستوى القطري، ويقلل من الحاجة إلى تنقيحات تتعلق بتعديلات تقنية.

16- يتناول الشكل ألف-ثانيا-4 التنقيحات فقط، ويبين متوسط عدد التنقيحات الموافق عليها سنويا بين عامي 2011 و2016 في إطار النظام القائم على المشروعات، وعدد التنقيحات الموافق عليها في عام 2018 في إطار خارطة الطريق المتكاملة. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019، كان هناك 31 من التنقيحات الموافق عليها.[6] ولأنه لا يمكن توقع التنقيحات بأي قدر من الدقة، فإنه من الصعب تقدير كم عدد التنقيحات التي يمكن أن تعرض في النصف الثاني من عام 2019. غير أن الإدارة على ثقة بأن العدد النهائي للتنقيحات الموافق عليها في عام 2019 سيكون أقل بدرجة كبيرة من المتوسط السنوي البالغ 215 تنقيحا في إطار النظام القائم على المشروعات.

الشكل ألف-ثانيا-4: متوسط عدد التنقيحات في فترة عام واحد

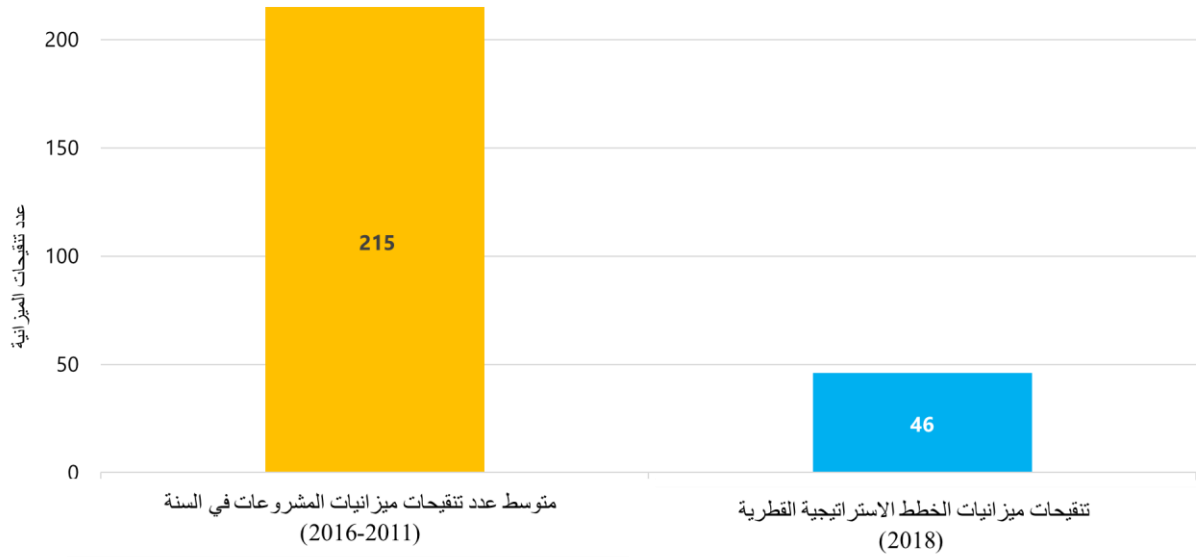

17- وبين عامي 2011 و2016، كان يوجد في المتوسط 215 تنقيحا كل عام. وفي عام 2018، وفي إطار خارطة الطريق المتكاملة، كان يوجد 46 تنقيحا. ويعد هذا مؤشرا جيدا على أنه في إطار خارطة الطريق المتكاملة تتحقق تحسينات كبيرة في الكفاءة، تؤدي إلى اختصار في الوقت ووفورات في التكلفة، فضلا عن الحد من التفتت.

النتيجة 4

حقق التغيير من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة تحسنا في الكفاءة، كما يتضح من الانخفاض الكبير في عدد التنقيحات التي تعالج سنويا.

تحليل تفويضات السلطة التي يقترح الإبقاء عليها بموجب الاقتراح 2(ب)

18- بموجب الاقتراح 2(ب)، المعروض في الفقرات 60-81 من الوثيقة الرئيسية، توصي الإدارة بالإبقاء على تفويضات السلطة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي على النحو المطبق خلال الفترة المؤقتة، باستثناء تفويضات السلطة بخصوص زيادات في الميزانية غير متعلقة بتغييرات أساسية أو بالاستجابة لحالات الطوارئ أو بتقديم الخدمات.

[5] WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

[6] يستبعد هذا العدد تمديدات زمنية لأربع خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية نظرا لأنها مرتبطة بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة.

19- ويوفر الجدول ألف-ثانيا-1 لمحة عامة عن الكيفية التي تمت بها ممارسة تفويضات السلطة المقترح الإبقاء عليها في الفترة الواقعة بين 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019.

20- وتجدر الإشارة إلى أنه يجري إبلاغ المجلس التنفيذي مرتين في السنة عن عمليات الطوارئ المحدودة وأنشطة الاستجابة الفورية التي وافق عليها المدير التنفيذي أو وافق عليها المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، وكذلك عن تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والزيادات المقابلة في الميزانية التي وافق عليها المدير التنفيذي أو وافق عليها المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.[7]

[7] WFP/EB.2/2018/8-E/1، WFP/EB.2/2018/8-E/2، WFP/EB.1/2019/8-E/1، WFP/EB.1/2019/8-E/2.

الجدول ألف-ثانيا-1: تفويضات السلطة الممارسة بين 1 يناير/كانون الثاني 2018 و30 يونيو/حزيران 2019	
التذييل (أ)(1) من اللائحة العامة: تنقيح أي عملية طوارئ محدودة، أو تنقيح يتعلق بحالة طوارئ لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، على أن تمارس بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تزيد الميزانية ذات الصلة عن 50 مليون دولار أمريكي.	**3 عمليات طوارئ** (بابوا غينيا الجديدة، وبلدان أمريكا اللاتينية المتأثرة بالوضع في فنزويلا، وجزر القمر)
التذييل (أ)(2) من اللائحة العامة: الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي يموّلها البلد المضيف بالكامل، في الحالات التي لا يطلب فيها البلد المضيف موافقة المجلس التنفيذي على الخطة.	لم تمارس
التذييل (ب)(1) من اللائحة العامة: تنقيح أي عملية طوارئ محدودة، أو تنقيح يتعلق بحالة طوارئ لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، على أن تمارس بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تزيد الميزانية ذات الصلة عن 50 مليون دولار أمريكي.	**42 تنقيحا متعلقا بالطوارئ**، 7 منها تجاوزت العتبة البالغة 50 مليون دولار أمريكي وتطلبت موافقة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
التذييل (ب)(3) من اللائحة العامة: تنقيح المكونات غير المتعلقة بحالة الطوارئ لخطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية بعد عملية طوارئ محدودة	**38 تنقيحا تنازليا** على حصيلة استراتيجية واحدة على الأقل
التذييل (ب)(4) من اللائحة العامة: تنقيح المكونات غير المتعلقة بحالة الطوارئ لخطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية بعد عملية طوارئ محدودة	لم تمارس
التذييل (ب)(5) من اللائحة العامة: تنقيح خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من جانب البلد المضيف؛	لم تمارس
التذييل (ب)(6) من اللائحة العامة: إضافة إلى خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية خاصة بحصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من جانب بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس على الحصيلة الاستراتيجية.	لم تمارس
التذييل (ب)(7) من اللائحة العامة: التنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات.	**5 تنقيحات** متعلقة بأنشطة تقديم الخدمات حصرا.

الملحق الثالث

يعرض الجدول أدناه تفويضات السلطة المقترحة المقرر أن تدخل حيز النفاذ اعتبارا من 1 مارس/آذار 2020، وهي تتضمن الاقتراحين 2 (أ) و2(ب) الواردين في متن هذه الوثيقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحالات إلى فئة الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية قد تم تعديلها لأن هذه الفئة في إطار التفويضات المؤقتة للسلطة تشير إلى نوعين منفصلين من الخطط.

وكانت إحدى هاتين الفئتين تستند إلى وثائق مشروعات سبق اعتمادها واستخدمتها المكاتب القطرية كجسر للانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى نظام خارطة الطريق المتكاملة. وقد قدمت هذه الخطط في يناير/كانون الثاني 2018، وكان الحد الأقصى لمدتها عامان.[1] ولن تكون هذه الخطط قيد التنفيذ عندما تدخل التفويضات الدائمة للسلطة حيز النفاذ في عام 2020. وبناء عليه، فإنه لا يشار إليها في تفويض السلطة المقترح.

أما الخطط الانتقالية من الفئة الأخرى، فإنها تستخدم كجسر بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبداية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. وتشير المادة الثانية-2 من اللائحة العامة إلى هذه الخطط باعتبارها خططا انتقالية، وتشكل جزءا لا يتجزأ من إطار الخطط الاستراتيجية القطرية. ويشار إلى هذه الخطط ببساطة على أنها خطط انتقالية في تفويضات السلطة المقترحة. وتظل سلطة الموافقة فيما يتعلق بهذه الخطط بموجب تفويضات السلطة المقترحة هي نفس سلطة الموافقة فيما يتعلق بها في إطار التفويضات المؤقتة للسلطة.

ويمكن توقع المزيد من التنقيحات بناء على التوجيهات والتعليقات الواردة من المجلس التنفيذي ونتائج الاستعراضات الداخلية المستمرة. ولذلك، فإن التنقيحات الواردة في هذه الوثيقة تتسم بطابع أوليّ وقد تخضع للتغيير قبل عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2020.

[1] انظر الفقرة 97 من وثيقة سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/Rev.1)، والنقطة 7 من القرار، والفقرات 109-111 ذات الصلة من وثيقة تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (الوراد في الوثيقة WFP/EB.2/2018/5-A/1).

الجدول ألف-ثالثا-1: تفويضات السلطة المقترحة	
النص	**التعليق**
فيما يلي السلطات التي يفوّضها المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي وفقا للمادة السادسة-2(ج) من النظام الأساسي **للبرنامج**:	بموجب المادة السادسة-2(ج) من النظام الأساسي **للبرنامج**، فإن المجلس مسؤول عن الموافقة على أنشطة **البرنامج**، ولكن يجوز له أن يفوّض إلى المدير التنفيذي سلطات الموافقة التي قد يحدّدها.
(أ) الموافقة الأوّلية: (1) عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، بموافقة مشتركة من المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، عندما تتجاوز قيمة عملية الطوارئ المحدودة أو المكونات المتعلقة بالطوارئ في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية 50 مليون دولار أمريكي؛ (2) الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على الخطة.	يحدِّد هذا الحكم الموافقات الأوّلية المفوَّضة إلى المدير التنفيذي. ويحتفظ المجلس التنفيذي ضمنا بجميع الموافقات غير المفوّضة تحديدا للمدير التنفيذي، مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة حيثما ينطبق. وبالتالي، يحتفظ المجلس بسلطة الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بخلاف تلك التي يموّلها البلد المضيف بالكامل، والذي لم يقم بإحالتها إلى المجلس للموافقة، نظرا لأن هذه السلطة لم تفوض للمدير التنفيذي.
(ب) الموافقة على التعديلات: (1) تنقيح عملية طوارئ محدودة أو تنقيح يتعلّق بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، بموافقة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لأية زيادة تتجاوز 50 مليون دولار أمريكي؛ (2) زيادة في قيمة خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، شريطة ألّا تتجاوز قيمة الزيادة نسبة 15 في المائة من الميزانية الإجمالية الحالية للخطة؛ (3) تخفيض في أية حصيلة من الحصائل الاستراتيجية في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. وعند حساب ما إذا كانت عتبة السلطة المحددة في الفقر (ب) (2) أعلاه قد لبيت فإن مثل هذا التخفيض يجب ألا يقابل أي زيادة في ميزانية الخطة. (4) تنقيح مكوّنات لا تتعلّق بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية. (5) تنقيح خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من بلد مضيف؛ (6) إضافة حصيلة استراتيجية في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة ممولة بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على الحصيلة الاستراتيجية؛ (7) التنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات.	يحدِّد هذا الحكم الموافقات على التعديلات التي تدخَل على إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، والمفوضة إلى المدير التنفيذي بمفرده أو بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. ويحتفظ المجلس التنفيذي ضمنا بجميع الموافقات غير المفوّضة تحديدا للمدير التنفيذي ومع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، حيثما ينطبق. وبالتالي، يحتفظ المجلس بسلطة الموافقة على ما يلي: 1- الزيادات في قيمة الحصائل الاستراتيجية التي تتجاوز العتبة المحدّدة؛ 2- إضافة أو إزالة حصائل استراتيجية كاملة في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة ما عدا في حالة الحصائل الاستراتيجية التي تتعلّق فقط بأنشطة الطوارئ أو تقديم الخدمات أو تموَّل بالكامل من البلد المضيف الذي لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، وفي هذه الحالة تندرج الإضافة أو الإزالة تحت السلطة العامة للمدير التنفيذي لتلك المجالات. ستحسب عتبة النسبة المئوية لزيادة ما في الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة على أساس قيمة ميزانية هذه الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في تاريخ إجراء التنقيح. ولأغراض حساب العتبة لن تعامل التنقيحات المتعلقة بالطوارئ بصورة تراكمية. وتمشيا مع سلطة المدير التنفيذي بتنقيح المكوّنات التي لا تتعلّق بالطوارئ في الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، يفوَّض المدير التنفيذي بسلطة الموافقة على جميع هذه التنقيحات في تلك الخطط. ويفوَّض المدير التنفيذي بسلطة الموافقة على أنشطة تقديم الخدمات غير المدرجة في الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي وافق عليها المجلس التنفيذي من قبل. لن تحسب التنقيحات المتعلقة بأنشطة الطوارئ، أو تقديم الخدمات، أو إضافة أو إزالة حصيلة استراتيجية ضمن عتبات موافقة المجلس.

الملحق الرابع

تنقيحات الاستجابة للأزمات الواجب استعراضها من الدول الأعضاء

1- تغطي الفقرات 82 إلى 87 من الوثيقة الرئيسية الخلفية الخاصة بعملية استعراض الدول الأعضاء للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات. ويعرض الجدول ألف-رابعا-1 ما يصل إلى 20 تنقيحا من التنقيحات التي تجاوزت عتبات الميزانية المطبقة وخضعت لعملية استعراض من جانب الدول الأعضاء مدتها خمسة أيام. وتم تقاسم 14 تنقيحا مع الدول الأعضاء قبل موافقة المدير التنفيذي وكذلك موافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عند اللزوم. وبالنظر إلى الطابع الملح للتنقيحات الستة المتبقية فقد جرى تقاسمها مع الدول الأعضاء بعد الموافقة عليها من قِبل المدير التنفيذي، وكذلك المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إذا ما تطلب الأمر ذلك.

الجدول ألف-رابعا-1: تنقيحات الاستجابة للأزمات الواجب استعراضها من الدول الأعضاء حتى 9 سبتمبر/أيلول 2019

تاريخ الموافقة	المكتب القطري	القيمة بالدولار الأمريكي*	التقاسم مع الدول الأعضاء قبل الموافقة	دول أعضاء قدمت تعليقات
16 مارس/آذار 2018	موريتانيا	21 869 847	لا	بلجيكا، كندا
23 مارس/آذار 2018	زامبيا	8 495 532	نعم	المملكة المتحدة، الولايات المتحدة
30 أبريل/نيسان 2018	مالي	39 880 444	نعم	بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة
31 مايو/أيار 2018	بوركينا فاسو	41 520 530	نعم	الدانمرك، الكويت، الولايات المتحدة
29 يونيو/حزيران 2018	بنغلاديش	188 550 905	نعم	كندا، ميانمار
24 أغسطس/آب 2018	كولومبيا	43 780 256	نعم	كولومبيا، الولايات المتحدة، فنزويلا
16 يناير/كانون الثاني 2019	جمهورية الكونغو الديمقراطية	452 884 490	لا	إسبانيا، الولايات المتحدة
27 فبراير/شباط 2019	بنغلاديش	438 125 978	نعم	أستراليا، بنغلاديش، كندا، ميانمار، إسبانيا
21 مارس/آذار 2019	إسواتيني	9 521 617	لا	(لا يوجد)
5 أبريل/نيسان 2019	موزامبيق	168 103 739	لا	بلجيكا، فنلندا
8 أبريل/نيسان 2019	مدغشقر	45 112 763	لا	الولايات المتحدة
2 مايو/أيار 2019	كولومبيا	93 303 121	نعم	كندا، الدنمارك
13 يونيو/حزيران 2019	الصومال	214 529 478	لا	أستراليا، كندا
3 يوليو/تموز 2019	الكاميرون	86 682 316	نعم	كندا، الولايات المتحدة
3 يوليو/تموز 2019	اليمن	1 483 114 732	نعم	كندا
18 يوليو/تموز 2019	لبنان	364 354 369	نعم	أستراليا، كندا، الكويت
16 أغسطس/آب 2019	جمهورية أفريقيا الوسطى	212 620 887	نعم	[لا يوجد]
16 أغسطس/آب 2019	زمبابوي	156 166 408	نعم	السودان، المملكة المتحدة
جارٍ	موزامبيق	162 970 276	نعم	كندا، الولايات المتحدة الأمريكية
جارٍ	بوركينا فاسو	124 099 381	نعم	بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة

* يتم حساب القيمة في المقام الأول – ولكن ليس بصورة حصرية – عن طريق الاستجابة للأزمات، حيث أن التنقيحات نادرا ما تتعلق بمجال تركيز واحد فقط.

وتشير الصفوف المظللة إلى التنقيحات التي تمت مشاركتها مع الدول الأعضاء للتعليق عليها بعد موافقة المدير التنفيذي، أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة معا.

الملحق الخامس

تتضمن تنقيحات اللائحة العامة الواردة في هذا الملحق التعديلات القانونية اللازمة لتنفيذ الاقتراح الخاص بسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان، على النحو المفصل في الفقرات من 103 إلى 109 من هذه الوثيقة. ويمكن توقع مزيد من التنقيحات بناء على التوجيهات والتعليقات الواردة من المجلس التنفيذي، ونتائج الاستعراضات الداخلية المستمرة. ولذلك، فإن التنقيحات الواردة في هذه الوثيقة تتسم بطابع أوليّ وقد تخضع للتغيير قبل عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2020.

تجدر ملاحظة أن الجدول أدناه يشمل المواد المقترح تغييرها فقط. وتحذف المواد التي لم يمسها تغيير لغرض الإيجاز وتيسير الرجوع إليها.

اللائحة العامة: النص الحالي	**اللائحة العامة: النص المقترح (النص الجديد تحته خط)**
المادة الثانية-2: فئات البرامج حتى يتسنى **للبرنامج** أداء أغراضه، ينشئ المجلس التنفيذي فئات البرامج التالية: (أ) الخطط الاستراتيجية القطرية وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية **للبرنامج** في بلد ما، وتعدّ بعد تحليل للتنمية المستدامة يضطلع به البلد المعني؛ (ب) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية **للبرنامج** في بلد ما، وتعد بدون تحليل للتنمية المستدامة يضطلع به البلد المعني؛ (ج) عمليات الطوارئ المحدودة وهي تشمل الإغاثة في حالات الطوارئ في البلدان التي لا توجد **للبرنامج** فيها خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة؛ (د) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية تشمل حافظة **البرنامج** الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية في بلد ما، التي ستنفذ في الفترة الفاصلة بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبدء خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة.	**المادة الثانية-2: فئات البرامج** حتى يتسنى **للبرنامج** أداء أغراضه، ينشئ المجلس التنفيذي فئات البرامج التالية: (أ) الخطط الاستراتيجية القطرية وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية **للبرنامج** في بلد <u>أو بلدان</u> ما، وتعد بعد تحليل للتنمية المستدامة يضطلع به البلد المعني؛ (ب) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية **للبرنامج** في بلد <u>أو بلدان</u> ما، وتعد بدون تحليل للتنمية المستدامة يضطلع به البلد المعني؛ (ج) عمليات الطوارئ المحدودة وهي تشمل الإغاثة في حالات الطوارئ في البلدان التي لا توجد **للبرنامج** فيها خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة؛ (د) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية تشمل حافظة **البرنامج** الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية في بلد <u>أو بلدان</u> ما، التي ستنفذ في الفترة الفاصلة بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبدء خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة.
المادة العاشرة-2: وضع البرامج (أ) يعمل **البرنامج** مع الحكومات، مستخدما تحليلات التنمية المستدامة التي تضطلع بها البلدان، حيثما وجدت، لتقدير الاحتياجات ووضع البرامج بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرهما من المنظمات ذات الصلة. (ب) ينبغي للبرامج أن تشمل الخطط والأولويات الإنسانية والإنمائية للبلدان المتلقية وأن تنشئ صلات واضحة مع الأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل، حيثما أمكن، البرمجة المشتركة. (ج) يراعى في جميع البرامج ما يلي: (1) تحديد نوع المساعدة المقدمة من **البرنامج**، والمستفيدين المستهدفين، والموقع الجغرافي للمساعدة المقدمة، والنتائج المتوقعة؛ (2) احتواؤها على ميزانية حافظة قطرية تشمل جميع تكاليف البرامج، مرتبة حسب فئات التكاليف التالية: 1- تكاليف التحويل التي تقابل القيمة النقدية للمواد أو النقود أو الخدمات المقدمة، إضافة إلى تكاليف التسليم ذات الصلة؛ 2- تكاليف التنفيذ التي تقابل النفقات المرتبطة بصورة مباشرة بالأنشطة الخاصة ضمن البرنامج المعني، خلاف تكاليف التحويل؛ 3- تكاليف الدعم المباشرة التي تقابل النفقات على المستوى القطري المرتبطة ارتباطا مباشرا بتنفيذ	**المادة العاشرة-2: وضع البرامج** (أ) يعمل **البرنامج** مع الحكومات، مستخدما تحليلات التنمية المستدامة التي تضطلع بها البلدان، حيثما وجدت، لتقدير الاحتياجات ووضع البرامج بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرهما من المنظمات ذات الصلة. (ب) ينبغي للبرامج أن تشمل الخطط والأولويات الإنسانية والإنمائية للبلدان المتلقية وأن تنشئ صلات واضحة مع الأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل، حيثما أمكن، البرمجة المشتركة. (ج) يراعى في جميع البرامج ما يلي: (1) تحديد نوع المساعدة المقدمة من **البرنامج**، والمستفيدين المستهدفين، والموقع الجغرافي للمساعدة المقدمة، والنتائج المتوقعة؛ (2) احتواؤها على ميزانية حافظة قطرية تشمل جميع تكاليف البرامج <u>في البلد المعني أو البلدان المعنية</u>، مرتبة حسب فئات التكاليف التالية: 1- تكاليف التحويل التي تقابل القيمة النقدية للمواد أو النقود أو الخدمات المقدمة، إضافة إلى تكاليف التسليم ذات الصلة؛ 2- تكاليف التنفيذ التي تقابل النفقات المرتبطة بصورة مباشرة بالأنشطة الخاصة ضمن البرنامج المعني، بخلاف تكاليف التحويل؛

اللائحة العامة: النص الحالي	اللائحة العامة: النص المقترح (النص الجديد تحته خط)
البرنامج المعني ككل ولكن لا يمكن أن تعزى لنشاط محدد ضمنه؛ 4- تكاليف الدعم غير المباشرة وهي التكاليف التي لا يمكن أن ترتبط ارتباطا مباشرا بتنفيذ البرنامج المعني.	3- تكاليف الدعم المباشرة التي تقابل النفقات على المستوى القطري المرتبطة ارتباطا مباشرا بتنفيذ البرنامج المعني ككل ولكن لا يمكن أن تعزى لنشاط محدد ضمنه؛ 4- تكاليف الدعم غير المباشرة وهي التكاليف التي لا يمكن أن ترتبط ارتباطا مباشرا بتنفيذ البرنامج المعني.